



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

المفاضلة بين نماذج garch للتنبؤ بعوائد تقلبات أسعار النفط

- دراسة قياسية: النفط في الدول العربية خلال الفترة 2002/2022 -

تحت إشراف الدكتور:

- تجاني محمد العيد

المشرف المساعد:

- د. محمد الحافظ عيشوش

إعداد الطلبة:

- تجاني عبد الجبار

- تجاني محمد البشير

- صوالح احميمة فيصل

لجنة المناقشة:

رئيساً	أستاذ محاضر أ	بجامعة الوادي	د. عدنان محيريق
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر أ	بجامعة الوادي	تجاني محمد العيد
مشرفاً مساعداً	أستاذ محاضر أ	بجامعة الوادي	د. محمد الحافظ عيشوش
مناقشاً	أستاذ محاضر أ	بجامعة الوادي	د. خالد احميمة

السنة الجامعية: 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرfan

يقول تعالى في محكم كتابه ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

فالحمد لله الذي يقل مع جلاله حمد الحامدين، والشكر له على ما تفضل وأنعم والصلاة والسلام على خير المرسلين، نبي الله الأكرم.

ونتقدم بالشكر إلى من رسم لنا طريق النجاح ورعى هذه الثمرة منذ أن كانت فكرة في الأذهان إلى غاية اخراجها في هذه الصورة.

إلى الأستاذ: د. تجاني محمد العيد.

وإلى الأستاذ: د. محمد الحافظ عيشوش

تجاني عبد الجبار

تجاني محمد البشير

صوالح احميمة فيصل

ملخص الدراسة:

في دراستنا هذه المتعلقة بالمفاضلة بين نماذج garch للتنبؤ بعوائد تقلبات أسعار النفط، حيث تطرقنا للفصل التطبيقي إلى واقع اسعار النفط في الدول العربية في المبحث الأول الخاص بعرض أهم المؤشرات المالية أسعار النفط يتضح لنا هشاشة تلك المؤشرات وعدم استقراريتها، حيث سجل في مجملها فترات تراجع حادة سواء.

وفي المبحث الثاني تم تحديد مختلف مراحل المنهجية القياسية، حيث بينا من خلاله كيفية دراسة استقرارية سلاسل العوائد المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وأهم الاختبارات القياسية التي تحدد مدى السكون، في حين تم كذلك كيفية دراسة اختبار التوزيع الطبيعي و معامل الالتواء والتقلطح، ناهيك عن فحص لخاصيتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، وكما بينا في حالة عدم توفر تلك الخاصيتين ضرورة الاعتماد على نموذج أنجل قرانجر في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة

وفي المبحث الثالث التطبيقي تم التطرق لعرض نتائج الدراسة القياسية والتي تم الكشف في أولى مراحلها على مدى استقرارية عوائدها في حين تم تقدير معادلة العائد على الثابت وفحص مشكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، والتي تبين أنه يوجد ارتباط ذاتي بين بين الفترة الحالة والفترات السابقة.

وعند تطبيقنا لنموذج الارتباط الذاتي المشروط بعدم تجانس الأخطاء يتبين لنا اختفاء خاصية ثبات التباين والارتباط الذاتي، في حين دلت نتائجنا كمرحلة ثانية عدم وجود تكامل مشترك.

الكلمات المفتاحية: المفاضلة، garch، اسعار النفط.

Abstract:

The study aimed to identify the laws that organized electronic media in Algeria and try to establish a knowledge base about electronic media legislation in Algeria, and to show the difference between electronic media and traditional media, and the research problem was the extent of the effectiveness of legal materials in regulating the practice of electronic media in Algeria, and after determining The problem Several questions were asked, the most important of which are: How did the Algerian general media law regulate the practice of electronic media? Did the Algerian legislator come up with anything new in the field of regulating the practice of electronic media? Is there a difference between the recent media laws in the field of electronic media regulation? The study relied on the analytical approach to analyze the Executive Decree 20-332 of the Media Law 2020, and relied on the use of one of the research tools, which is observation, and the research sample is the legal materials that dealt with electronic media in Algeria. In the end, the study reached a number of results, the most important of which are:

- The legislator stipulated for the practice of media activity via the Internet that the practitioner be a natural person of Algerian nationality or a legal person subject to Algerian law, and that the capital be owned by persons who enjoy Algerian nationality.

- The legislator requires that media activity be subject to the Internet via a website.

- This site or the media organization is run by a manager responsible for the online media apparatus, and the law stipulates a set of conditions and the director is bound by a set of obligations.

Key words: the legal framework, electronic media, media practice, media laws.

Keywords: Trade-off, garch, oil prices.

فهرس المحتويات

شكر وعران

ملخص الدراسة

1	فهرس المحتويات
4	مقدمة

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة

9	المبحث الأول: عموميات حول النفط
9	المطلب الأول: نشأة ومفهوم النفط
9	الفرع الأول: نشأة النفط
10	الفرع الثاني: مفهوم النفط
12	المطلب الثاني: خصائص النفط
13	المطلب الثالث: أهمية النفط في العالم
23	المبحث الثاني: أسواق النفط
23	المطلب الأول: عرض النفط (البائعون)
25	المطلب الثاني: طلب النفط (المشترون)
27	المطلب الثالث: أسعار النفط
27	الفرع الأول: تعريف السعر النفطي
28	الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي
30	الفرع الثالث: تطور أسعار النفط في السوق الدولية
39	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
39	المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بتقلبات أسعار النفط
39	الفرع الأول: الدراسات العربية
42	الفرع الثاني: الدراسات الاجنبية
43	المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة أسعار النفط

43	الفرع الثاني: الدراسات باللغة العربية.....
44	الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....
	الفصل الثاني: الدراسة القياسية حول المفاضلة بين نماذج garch للتبؤ
	بعوائد تقلبات أسعار النفط
59	المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية.....
59	المطلب الأول: مفهوم وخصائص السلاسل الزمنية.....
59	الفرع الأول: تعريف وأهداف السلاسل الزمنية.....
60	الفرع الثاني: الخصائص السلاسل الزمنية.....
64	المبحث الثالث:.....
64	المطلب الأول: تحليل أسعار النفط.....
67	المطلب الثاني: الخصائص الاحصائية والوصفية.....
71	المطلب الثالث: تقدير نموذج GARCH.....
75	الخاتمة.....
78	قائمة المراجع.....

مقدمة

مقدمة

أصبح النفط ومنذ أوسط القرن يلعب دورا أكثر من رئيسي في حياة المجتمعات والدول منذ ذلك الوقت والى غاية الوقت الحاضر، فبواسطته تسير المركبات وتشغل المصانع والآلات وتتحرك الطائرات وتقضى به العديد من حاجيات الأفراد ومتطلباتهم اليومية. تنفرد هاته المادة بالعديد من الميزات يجعلها فريدة من نوعها كالندرة والمشتقات الكثيرة وغيرها، كما ارتبط مفهوم النفط بالعديد من المفاهيم التي تمثله كالأسواق النفطية والأسعار النفطية..... وغيرهما من المصطلحات، ساهم البترول في اقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة مما اثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانياتها العامة.

وقد أثبتت الموارد النفطية جدارتها و قوتها في تحريك الاقتصاد القومي نحو النمو والتطور وتحقيق التنمية، و في ظل العولمة الاقتصادية والمالية والنظام المالي الدولي الجديد، يعتبر الاقتصاديون هذه الأسواق الموارد مرآة حقيقية تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية لأية دولة، كما تعكس حقيقة أوضاع الشركات الناشطة في هذه القطاعات المالية، حيث يلعب النفط دورا حيويا في تعبئة الموارد والمدخرات وتهيئتها للاستثمار في جو ملائم، وبالتالي بعث الحيوية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة قطاع المحروقات وهذا من خلال الاعتماد على كفاءته وعمقه في الأسواق، وبالتالي قدرتها على جذب أكبر للمدخرات وتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة تلك التي تخدم التنمية المستدامة منها، فهي قد تكون مصدر ثراء العديد من المستثمرين وفي المقابل مصدر شقاء وإفلاس الآخرين من المستثمرين.

وتختلف سياسات الدول بالنسبة لتعاملها مع النفط حيث تشكل الموارد المالية للنفط أهمية كبيرة في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، فهي تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، ويعد النفط أهم المتغيرات تأثيرا في الحياة الاقتصادية نتيجة

للدور الكبير الذي تلعبه الطاقة في تحريك عجلة الاقتصاد في العالم، فمن الطبيعي أن يعتمد أداء الاقتصاد على ما يتعرض له قطاع النفط من تغيرات.

وبما أن الاستثمار في الأوراق المالية هو أحد أدوات الاستثمار غير المباشر في الاقتصاد الحديث تتزايد أهمية بورصات الأوراق نتيجة زيادة الاتجاه إلى تحرير الأسواق المالية والاعتماد عليها في التنمية، ونظرا لهذه الأهمية المتزايدة فقد بدأت البورصات الخليجية عامة والسعودية خاصة في تطوير إمكانياتها وقدراتها لتواكب البورصات الغربية.

أولا: الإشكالية العامة

كيف يتم المفاضلة بين نماذج garch للتنبؤ بعوائد تقلبات أسعار النفط في الدول العربية؟
ثانيا: الأسئلة الفرعية.

يتفرع عن الاشكالية الرئيسية العديد من التساؤلات الفرعية نوجز أهمها فيما يلي:

- ✓ كيف تتحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية؟
- ✓ كيف يتحدد المفاضلة بين نماذج garch؟
- ✓ هل تؤدي نماذج garch إلى التنبؤ بأسعار النفط في الدول العربية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

نحاول الانطلاق من اجابات مبدئية لأسئلتنا الفرعية تتضمن ما يلي:

- ✓ الفرضية الأولى: تتحدد أسعار النفط بناءً على الطلب والعرض شأنه شأن أي سلعة؟
- ✓ الفرضية الثانية: يتحدد رصيد الموازنة العامة بالفرق بين الإيرادات النفطية والنفقات.
- ✓ الفرضية الثالثة: نعم يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إيجابية رصيد الموازنة العامة في

الجزائر

رابعا: منهج الدراسة

من أجل الإلمام بجميع جوانب الدراسة اعتمدنا على ثلاثة مناهج نحاول شرحها في ما يلي:

- المنهج الوصفي: يعتبر المنهج الوصفي منهجا مناسباً من أجل وصف مختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في أسعار النفط الدولية.
- المنهج التحليلي: حيث تم استخدامه في تحليل نتائج نموذج الدراسة القياسية والمتمثلة في الرسوم والجداول التي تتضمنها الدراسة ودلالاتها.
- المنهج القياسي: والذي من خلاله تم تقدير حجم العلاقة ونوعها بين تغيرات أسعار النفط والموازنة العامة

خامساً: أهداف الدراسة

حيث تسعى من خلالها إلى تحديد المفاضلة بين نماذج garch في التنبؤ بأسعار النفط في الدول العربية.

سادساً: أهمية الدراسة

في ظل تسجيل الاقتصاد الدولي إلى العديد من التغيرات ليسما تغيرات أسعار النفط التي تشكل عصب الاقتصادات البترولية إلى جانب بانها تعتبر محرك النمو الاقتصادي بالنسبة للدول المستوردة، وبالتالي من الأهمية تحديد كيفية التنبؤ بأسعار النفط في الدول النفطية من بينها الدول العربية.

سابعاً: مبررات اختيار الموضوع

أدت العديد من المبررات إلى اهتمامنا الواسع بطبيعة هذا الموضوع، ونقسمها في مجملها إلى:

- مبررات ذاتية تتمثل في:
 - ✓ الرغبة الملحة في دراسة الموضوع.
 - ✓ الاهتمام الكبير.
- مبررات موضوعية تكمن في:
 - ✓ كون موضوع الدراسة يدخل ضمن مجال التخصص.

ثامنا: الإطار الزماني والمكاني

• الإطار الزماني

شملت الدراسة التنبؤ بأسعار النفط في الدول العربية في الفترة المحددة من 2000 إلى 2022، وهذا بواقع مشاهدات سنوية لأسعار النفط، ما شكل عينة من المشاهدة تم استخدامها كمدخلات في نموذج الدراسة.

• الإطار المكاني:

يتمثل الإطار المكاني لهذه الدراسة في الدول العربية، حيث تم دراسة كيفية التنبؤ بتقلبات أسعار النفط عن طريق نماذج GARCH ، مما يجعل الإطار المكاني جدير بالمقارنة.

عاشرا: تقسيمات الدراسة:

من اجل الالمام بموضوع دراستنا هذه قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الجانب النظري للدراسة

المبحث الأول: عموميات حول النفط

المبحث الثاني: أسواق النفط

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: واقع النفط في الدول العربية

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية



المبحث الأول: عموميات حول النفط

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النفط

الفرع الأول: نشأة النفط

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، وذكرت التوراة النبي نوح عليه السلام استخدام القطران لطلاء وسد الشقوق في سفينته. كما عبد الفرس النار الصادرة منه واعتبروها أزية وهذا لصعوبة انطفائها، والتي فسرها العلماء فيما بعد بأنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض. واستخدم سكان مصر والعراق وبلاد فارس النفط في عدة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء، تحنيط الموتى، طلاء التوابيت، طلاء أرضية السفن، سد شقوق المعابد وكعلاج لدهن الجروح (لاحتوائه على الكبريت والذي يعد فعالاً في القضاء على البكتيريا).

كما استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام وإشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة للدفاع عن المدن المحاصرة (كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين).

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في منتصف القرن التاسع عشر، ليتم التوصل إلى اكتشاف هذا السائل السحري أثناء عملية الحفر عند البحث عن الماء في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حفرت أول بئر هناك عام 1859 من طرف أيديون ليورنتين درايك " edwin laurentine drake " عقيد الجيش المعروف بعناده في ولاية بنسلفانيا " وبالتحديد في مدينة تيتوسفيل " Titusville " فقد عثر على البترول في حفرة لا يزيد عمقها عن مترين إلا بشيء قليل، وكان نجاحه هذا قد أشعل فتيل الهوس البترولي خاصة بعد أن اكتشف بأن النفط قادر على تلبية حاجات الإنسان من

مختلف مصادر الطاقة، وبهذا زاد أخذ الطلب عليه في الارتفاع عاما بعد عام، وتوالت عمليات الاكتشاف والبحث والتنقيب عن هذه الثروة النفطية والتي غيرت مجرى حياة البشرية جمعاء¹.

وتوالت اكتشافات البترول في باقي دول العالم توالت الاكتشافات تباعا على النحو التالي:

- كندا عام 1910
- رومانيا عام 1860
- بيرو عام 1863
- روسيا عام 1868
- ايران عام 1908
- فنزويلا عام 1914
- العراق عام 1923
- السعودية عام 1936
- قطر عام 1940
- الجزائر عام 1956
- ليبيا عام 1985.

الفرع الثاني: مفهوم النفط

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذه المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط، وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب

¹ أمينة مخلفي، محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، ص 9.

gold في الاقتصاد العالمي. وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول، وبالتالي (البترول، زيت البترول، النفط = petroleum) وبهدف توحيد المصطلحات يمكننا أن نقول: برميل نفط = برميل بترول¹.

إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petr صخر + زيت Oleum أي بمعنى زيت الصخر. ويُعرف النفط كالتالي:

- النفط أو الزيت الخام، أو الذهب الأسود، النفط كمصطلح ادبي، عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، اسود يميل الى الاخضرار، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية. وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم. ويعتبر هذا الأخير مادة خام للعديد من المنتجات الكيماوية، بما فيها الأسمدة، مبيدات الحشرات، وكثير من الأدوات البلاستيك والأنابيب والأقمشة والنايلون والحريير الاصطناعي والجلود الاصطناعية والأدوية.

- يتمثل في مادة سائلة وهي مادة الهيدروكربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس².

- والبترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على العديد من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبتوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران.

¹ حمدي البني، "البترول المصري (تجارب الماضي وآفاق المستقبل)"، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999، ص33.

² المرجع السابق، 34.

- البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات وكذلك نسبة صغيرة من الكبريت والاكسجين والنتروجين، تتكون وتتجمع في باطن الارض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق، الفوالق أو الكسور الأرضية أو يستخرجها الانسان بحفر الآبار. يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية (الغازات الطبيعية)¹.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص التعريف التالي:

يعتبر البترول من المواد الطاقوية العالمية، حيث يتكون من عدة مكونات أهمها الهيدروجين والكربون لتسمى المواد المكونة لهذه المادة الطاقوية بالمواد الهيدروكربونية، ويمكن أن يتخذ صورة سائلة، صلبة أو غازية، بالإضافة إلى أنه يتسم بقابليته للاشتعال، يميل إلى اللون الأسود، البني أو الأخضر الداكن.

المطلب الثاني: خصائص النفط

يتميز النفط بمميزات هامة ترفه فوق مصاف الطاقة البديلة نظر لما يلي²:

- تركيبه الكيماوي فريد حيث ان الهيدروجين المدمج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجاناً وقد يحاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جداً؛

- يؤدي ارتفاع الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛

¹ نفس المرجع، ص35.

² محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص8.

- النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها الطبيعة الدولية وأهمية خاصة؛
- يعتبر النفط مصدر نابض يتناقص بكثافة استعماله؛
- تبلغ مشتقات النفط حوالي 80000 منتج؛
- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الانتاجي السائد؛
- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية.

المطلب الثالث: أهمية النفط في العالم

إن المكانة الهامة التي يحتلها النفط في العالم اليوم وبدون منازع، راجعة إلى أهميته المتزايدة عبر التاريخ، باعتباره سلعة استراتيجية هامة في المجتمع الصناعي الحديث.

اولا: أهمية النفط كمورد للطاقة

تعتبر الطاقة أحد المقومات الرئيسية للمجتمع الحديث.

وتشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد الحديثين أمثال (أدلمان Andaman وفرانكل Fränkel) عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، فكما أنه لا فائدة من رأسمال دون عمل أيضا لا فائدة منه دون طاقة⁽¹⁾.

وقد أصبحت الطاقة معيارا هاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمعات الحديثة، وكذا تحديد نوع ذلك التطور والتقدم. وعموما يمكن تقسيم المصادر الطاقوية التي استعان بها الإنسان في مختلف نشاطاته إلى قسمين رئيسيين⁽²⁾:

¹ - حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000، ص74.

² - محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص- ص63-

1- المصادر الطاقوية القديمة أو الأولية في تاريخ استغلالها مع محدودية تأثيرها وفعاليتها: وهي المتضمنة القوى العضلية للإنسان والحيوان، حركة الرياح والمياه و المساقط المائية .

2- المصادر الطاقوية الحديثة: وهي تلك المصادر التي ابتداء استخدامها منذ العصور الحديثة، كالفحم الحجري بأنواعه والنفط والغاز الطبيعي والكهرباء المتولدة من مصادر طاقوية متعددة...الخ.

حيث كان القرن السابع عشر النهاية لدور المصادر الطاقوية القديمة في تأثيرها على نشاطات الإنسان، وفي نفس الوقت البداية لمرحلة المصادر الطاقوية الحديثة: كالفحم أولا والنفط ثانيا، للحلول محل المصادر القديمة والتعويض عنها.

فحتى سنة 1939 كان ما يزال الفحم متفوقا على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم، لكن خلال و بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الطلب يزداد على المحروقات النفطية، وكان هذا نتيجة للطلب العسكري و الصناعي و النقلي عليه.

وفي سنة 1952 مثلت المحروقات النفطية ثلثي مجموع استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، ثم انتقل الاستغناء عن الفحم وتعويضه بالنفط إلى جل دول العالم، وقد عرفت هذه النسبة تزايدا طرديا حتى بلغت ما هي عليه اليوم.

وعلى العموم فإن النفط يعتبر من أهم موارد الطاقة التي يعتمد عليها العالم حاليا، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب العالمي عليه اليوم كعمول للحياة على جميع الأصعدة، باعتباره المادة الخام في جميع الصناعات بشتى أنواعها.

وتظهر بيانات الجدول التالي أن الطلب العالمي على النفط تزايد من 86,06 (م.ب.ي)⁽¹⁾ سنة 2008 إلى 90,00 (م.ب.ي) سنة 2013.

¹ - مايكل تانزر، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص100.

الجدول رقم (01): الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008- 2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الطلب العالمي على النفط (م ب ي)	86,06	84,78	87,18	88,10	88,86	90,00

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P 46, 2014, p46

وكان هذا التزايد الكبير الذي عرفه النفط عبر السنوات، نتيجة التطور التكنولوجي الذي عرفته الدول المتقدمة، وكذا الطلب المتزايد على استخدام النفط لدى بعض الدول في العالم كالصين مثلاً: فمن المتوقع أن يرتفع استهلاكها للنفط سنة 2030 إلى 12 مليون برميل يومياً، بعدما كان 05 مليون برميل سنة 2000⁽²⁾، هذا ما أدى إلى تزايد أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة .

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للنفط

تتجلى الأهمية الاقتصادية للنفط في جميع القطاعات المكونة للاقتصاد، وهي تختلف من قطاع لآخر، لذا نجد أن الاقتصادي (فرانكل Fränkel) يلخص فضائل النفط من خلال هذه الجملة المثيرة للإعجاب: " النفط هو السائل oil is liquid " / " النفط السائل le pétrole est liquide " فبفضله يقول أنه تم العثور على الهيكل الصناعي العالمي، وحولت محركات وتيرة الحياة و بدأت في انسجام أقوى من أي وقت مضى وبشكل أسرع. لهذا يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة، و بهذا فإن ثلث النفط المستهلك في العالم يستعمل لتشغيل الصناعة، التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث. ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة، قد يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي.

¹ م ب ي: مليون برميل يومياً.

² جون روبرتس، الرقابة على النفط: دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية/ريفيديو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، 2005، ص 40.

ولا تقل أهمية النفط في القطاع الزراعي عنه في القطاع الصناعي، بل يمكن القول أن النفط هو العامل الأساسي في تحديث الزراعة وتطويرها، وذلك بعد اكتشافه كمصدر للطاقة المتحركة بعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة ميدان العمل، فبدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطور بشكل مذهل بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إلى أن دخل حاليا طوره الحديث الذي يطلق عليه "البتر-زراعة".

أما فيما يخص أهمية النفط على الصعيد التجاري، فتكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط.

وقد ترتب على هذا حركة تجارية عالمية، جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، وكان نتيجة ذلك، التطور السريع الذي شهدته تجارة النفط العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، نظرا للطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة⁽¹⁾.

إذن فإن الأهمية الاقتصادية للنفط تعتبر امتدادا لأهمية الطاقة ككل في المجال الاقتصادي، وفي هذا الصدد يمكن ذكر آراء بعض الباحثين الاقتصاديين⁽²⁾ : فمثلا الباحث (موهاين منسف Mohan Munsighe) يرى أن الطاقة و بالتحديد النفط لها أثر كبير على الاقتصاد القومي لأي دولة⁽³⁾، أما كل من الباحث (ريتشارد أيدن Richard Eden) و(ميشال بوسنر Michel Posner) فحسب رأيهم أن التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة

¹ - حافظ برجاس، المرجع السابق، ص- ص 74-79.

² - بوفليخ نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص-ص 65-66.

³ - مثل توفير الإنارة للمجتمعات وتوفير الطاقة للمصانع مما أدى إلى زيادة في الإنتاج، كذلك أدى إلى ظهور المحركات التي أصبحت تستعمل في كافة المجالات كالزراعة والنقل.

الأمريكية أيضا ارتبط بالنفط، وذلك عن طريق التحول من استخدام الفحم إلى استخدام النفط في الصناعة ⁽¹⁾ بوجه عام، كما يرى (جاكوب Jakob) أن الطاقة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية وتجاريتها الخارجية.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للنفط في العالم

يمثل التوزيع الطبيعي للموارد الطاقوية في العالم مصدرا للعديد من التوترات، خاصة تلك المتعلقة بالاحتياجات النفطية وإنتاجها واستهلاكها من منطقة إلى أخرى، وهذا ما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

1. احتياطات النفط في العالم: تعرف الاحتياطات حسب مجمع مهندسي البترول، بأنها الكميات المقررة من النفط الخام المقدر استخراجها بشكل اقتصادي، وفي ظل الشروط الاقتصادية الموجودة والتنظيمات الحكومية الحالية⁽²⁾. وتتوزع احتياطات النفط في العالم على جميع المناطق في الكرة الأرضية، بمعدلات مختلفة بحسب الطبيعة الجغرافية لكل منطقة، وهذا ما سيوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): احتياطي النفط في العالم خلال الفترة (2008-2013): الوحدة: مليون برميل

في اليوم

السنوات المناطق	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	24,021	25,582	28,167	28,167	28,167	37,893
أمريكا اللاتينية	209,308	247,917	334,009	337,062	338,114	338,289
أوروبا الشرقية	115,795	116,556	117,310	117,314	119,881	119,877
أوروبا الغربية	14,318	13,318	12,966	11,722	11,559	12,267
الشرق الأوسط	752,258	752,079	794,265	796,855	798,832	803,182

¹ خاصة صناعة السيارات والمحركات وطرق النقل التي كان لظهور النفط السبب في تطورها الكبير الذي وصلت إليه اليوم.

² حسين القاضي، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 177.

128,149	130,071	128,174	127,323	125,348	123,384	إفريقيا
50,208	51,587	46,262	43,943	44,180	41,030	آسيا والمحيط الهادي
1, 489,86	1, 478,21	1, 465,55	1, 457,98	1, 324,98	1, 280,11	مجموع العالم

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P 22, 2014, p22.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01-02) أن الاحتياطي العالمي للنفط قد بلغ 1, 489,865 مليون برميل، ولقد توزع هذا الاحتياطي على مناطق العالم، إذ بلغت حصة مجموعة الشرق الأوسط 803,182 مليون برميل لسنة 2013 ، بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ 752,258 مليون برميل، وهي تحتل المركز الأول من بين احتياطي المناطق الأخرى في العالم، تأتي بعد مجموعة دول الشرق الأوسط من حيث الاحتياطي أمريكا اللاتينية، إذ بلغ احتياطياتها 338,289 مليون برميل سنة 2013.

أما في المرتبة الثالثة تأتي إفريقيا باحتياطي مقداره 128,149 مليون برميل لسنة 2013. وتأتي أوروبا الشرقية في المرتبة الرابعة إذ بلغ احتياطها من النفط الخام لسنة 2013 ما يعادل 119,877 مليون برميل.

أما المناطق الصناعية في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية فقد احتلت المراتب الأخيرة من الاحتياطي العالمي للنفط، إذ احتلت آسيا والمحيط الهادي المرتبة الخامسة من بين مناطق العالم باحتياطي قدره 50,208 مليون برميل لسنة 2013، بعد ذلك تأتي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في المرتبتين السادسة والسابعة، إذ بلغ احتياطي أمريكا الشمالية 37,893 مليون برميل سنة 2013 ، أما أوروبا الغربية فقد بلغ احتياطها 37,893 مليون برميل سنة 2013.

ومن هنا نستنتج أن احتياطي النفط في العالم يتركز بشكل كبير في 03 مناطق من العالم وهي: الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية وإفريقيا وهي مناطق مثلت مجموع احتياطياتها النفطية لسنة 2013 ما يعادل 1,269,62 من الاحتياطيات العالمية من النفط، كما نلاحظ أيضا أن الدول النامية تستحوذ على معظم الاحتياطيات العالمية من النفط باعتبارها متواجدة أساسا في هذه المناطق، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): ترتيب الدول الأكثر امتلاكاً للنفط الخام في العالم خلال سنة 2013.

الوحدة: مليون برميل يوميا.

الرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08
الدولة	فنزويلا	السعودية	إيران	العراق	الكويت	الإمارات	ليبيا	نيجيريا
الاحتياطي	298,3	265,7	157,8	144,2	101,5	97,8	48,3	37,07

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014, P: 22

في حين أن الدول المتقدمة تملك نسبة ضئيلة من الاحتياطيات النفطية العالمية.

2. إنتاج النفط في العالم: يختلف إنتاج النفط في العالم من منطقة إلى أخرى، وذلك تماشيا مع كمية الاحتياطيات النفطية التي تتوفر عليها كل منطقة، وهذا ما سنبينه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	6,349.1	6,570.2	6,705.8	6,912.7	7,812.9	8,822.1
أمريكا اللاتينية	9,635.2	9,495.0	9,654.4	9,813.4	9,686.8	9,680.2
أوروبا الشرقية	12,045.5	12,396.3	12,651.7	12,649.8	12,670.4	12,757.3
أوروبا الغربية	4,046.6	3,828.8	3,529.0	3,191.6	2,889.9	2,721.6
الشرق الأوسط	23,141.6	20,868.5	21,030.6	23,004.8	24,133.4	23,834.5
إفريقيا	9,191.4	8,461.0	8,668.6	7,430.5	8,202.7	7,640.1

7,386.4	7,462.5	7,458.1	7,648.2	7,345.8	7,414.0	آسيا والمحيط الهادي
72,842.2	72,858.5	70,460.9	69,888.2	68,965.6	71,823.5	مجموع العالم

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P30, 2014, p30

ومن ملاحظة الجدول رقم (01-04) يتبين منه أن الإنتاج العالمي للنفط يتركز بصورة كبيرة في مناطق تواجد الاحتياطات النفطية، بحيث تحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى بمعدل إنتاج 23,834.5 ألف برميل يوميا سنة 2013، تليها أوروبا الشرقية بإنتاج يقدر بـ 12,757.3 ألف برميل يوميا لسنة 2013، ثم تأتي بعدها في المركز الثالث والرابع كل من أمريكا اللاتينية و إفريقيا بإنتاج قيمته على التوالي 9,680.2 - 7,640.1 ألف برميل يوميا أي خلال سنة 2013.

فيما تحتل بقية مناطق العالم المراتب المتبقية بإنتاج إجمالي يقدر بـ 18,930,1 ألف برميل يوميا⁽¹⁾ خلال سنة 2013 من الإجمالي العالمي للنفط، هذا ما يؤكد سيطرة الدول النامية على الإنتاج العالمي للنفط، بحيث تمثل المناطق الثلاثة المشكلة لأغلبية الدول النامية في العالم وهي: الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية وإفريقيا من الإنتاج العالمي للنفط الخام.

كما نلاحظ أيضا أن الإنتاج العالمي للنفط الخام قد تناقص في السنوات الأخيرة، وذلك منذ سنة 2009 بحيث بلغ الإنتاج في هذه السنة 68,965.6 ألف برميل يوميا، بعد ما كان سنة 2008 ألف برميل يوميا 71,823.5، واستمر هذا النقص إلى غاية سنة 2011، حيث بلغ الإنتاج 70,460.9 ألف برميل يوميا ثم عاد إلى حالته الطبيعية سنة 2012، حيث بلغ الإنتاج 72,858.5 ألف برميل يوميا، وقد أرجع المحللين الاقتصاديين هذا النقص

¹ - من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (01-04).

في الإنتاج إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى نقص النمو الاقتصادي لمعظم بلدان العالم بسبب انهيار اقتصادياتها والعجز الذي لحق بها.

3. طلب (استهلاك) النفط في العالم: أما فيما يخص الاستهلاك العالمي من النفط الخام فيوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): طلب (استهلاك) النفط في العالم خلال الفترة (2008-2013)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	22,017.0	21,220.5	21,736.6	21,540.0	21,201.4	21,193.6
أمريكا اللاتينية	8,022.1	8,044.4	8,248.1	8,554.2	8,798.7	9,266.9
أوروبا الشرقية	5,435.9	5,293.9	5,472.8	5,612.6	5,680.2	5,694.7
أوروبا الغربية	14,798.8	14,064.3	13,999.9	13,641.8	13,127.6	13,004.2
الشرق الأوسط	6,924.9	7,096.1	7,368.6	7,599.3	7,882.1	8,050.6
إفريقيا	3,182.1	3,228.8	3,348.8	3,375.1	3,424.3	3,549.8
آسيا والمحيط الهادي	25,687.1	25,832.4	27,012.4	27,780.8	28,754.2	29,245.8
مجموع العالم	86,067.8	84,780.4	87,187.2	88,103.8	88,868.5	90,005.5

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P46 ، 2014 p 46.

يتبين إذن من الجدول (01-05) أن منطقة آسيا والمحيط الهادي تستحوذ النسبة العظمى من حجم الاستهلاك العالمي لسنة 2013، ويتوقع حسب تقدير هيئة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

U.S. Energy information administration (EIA) (1) أن يظل هذا الاستهلاك

محافظاً على نسبته العظمى حتى سنة 2030.

إذ بلغ ما تستهلكه منطقة آسيا والمحيط الهادي من النفط الخام لسنة 2013 حوالي 29,245.8 ألف برميل يومياً ، وتأتي بعد ذلك منطقة أمريكا الشمالية من حيث الاستهلاك العالمي لسنة 2013 بـ 21,193.6 ألف برميل يومياً من إجمالي الاستهلاك العالمي. أما المرتبة الثالثة فتحلتها منطقة بلدان أوروبا الغربية بـ 13,004.2 استهلاك قدره ألف برميل يومياً ، وتأتي في المرتبة الرابعة منطقة أمريكا اللاتينية باستهلاك قدره 9,266.9 ألف برميل يومياً، أما في المرتبة الخامسة فتأتي منطقة الشرق الأوسط من حيث الاستهلاك العالمي من النفط الخام، ففي سنة 2013 بلغ مقدار استهلاكها 8,050.6 برميل يومياً. ثم تأتي منطقة أوروبا الشرقية ومنطقة إفريقيا في المراتب السادسة والسابعة على التوالي، إذ بلغ استهلاك المناطق في 2013 حوالي 5,694.7 - 3,549.8 ألف برميل يومياً من الاستهلاك العالمي.

ويتضح من البيانات أعلاه، أن بلدان العالم الصناعي في كل من منطقة أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية يتناقص استهلاكها للنفط الخام سنة بعد أخرى، في حين أن منطقة آسيا والمحيط الهادي فإن استهلاكها النفطي إلى الإجمالي العالمي فهو يتزايد من سنة لأخرى، مما يؤشر للمستقبل الواعد في النمو الاقتصادي الذي يصيب هذه المنطقة، وخاصة في كل من الصين والهند والذي سيؤثر بدوره على معدلات الاستهلاك فيها.

المبحث الثاني: أسواق النفط

المطلب الأول: عرض النفط (البائعون)

يعتبر عرض السلع بصفة عامة، استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وهذا ما ينطبق على العرض النفطي، إذ يخضع هذا الأخير لمجموعة من المحددات تؤثر بصفة كبيرة في اتجاهه ونمو حجمه إما بالزيادة أو بالنقصان.

أ- **تعريف العرض النفطي:** إن العرض النفطي للسلعة النفطية الخام هو عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها، وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين، منتجين وكذلك مشترين)، وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة.

أما فيما يخص مرونة العرض النفطي فهي متغيرة ومتنوعة، فهي مرنة في المدى القصير والمدى المتوسط ومعدومة المرونة أو قليلة المرونة في المدى البعيد¹.

ب- **محددات العرض النفطي:** تتمثل محددات أو العوامل المؤثرة في السعر النفطي فيما يلي²:

➤ **الاحتياطات والإمكانات الإنتاجية:** إن لكل من الاحتياطات النفطية والإمكانات الإنتاجية المتاحة دور مهم وفعال في تحديد العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، فزيادة الاحتياطات المؤكدة من النفط وضخامتها تؤثر على إمكانية الزيادة في الإنتاج، وذلك عن طريق رفع الإنتاجية للآبار القديمة، أو عن طريق تنمية الحقول المستكشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخراج النفط، وذلك في حدود الاعتبارات الفنية بما لا يؤثر سلباً على مدى عمر الحقل النفطي.

¹ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص- ص 115-119.

² هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 01 نوفمبر 2012.

➤ **حجم الطلب النفطي:** يعتبر حجم الطلب النفطي من المحددات الأساسية المؤثرة في العرض النفطي في السوق العالمية للنفط، مهما كان حجمه ومعدل نموه، سواء كان مرتفعا أو متوسطا أو منخفضا. ويرجع هذا إلى العلاقة الطردية التي تحكم كل من العرض والطلب على النفط، فكلما زاد معدل الطلب على السلعة النفطية، يؤدي هذا بطبيعة الحال إلى زيادة عرض السلعة النفطية في السوق. إذا فزيادة حجم الطلب على النفط تؤثر إيجابيا في مستوى العرض النفطي.

➤ **السعر النفطي:** إن للسعر دور فعال في تحديد مقدار العرض النفطي، فارتفاع سعر السلعة النفطية يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها بكميات متفاوتة ترجع تقديراتها إلى الأطراف الفاعلة في السوق من جانب العرض، والعكس في حالة انخفاض السعر.

➤ **السياسة النفطية:** هي مجموعة الإجراءات التي تتبعها جهات معينة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة للنفط في كيفية التحكم بالنفط في السوق، بحيث نجد أن لهذا العامل تأثير كبير على عرض السلعة النفطية وتحديد اتجاهها سواء بالزيادة أو النقصان أو الثبات أو الانعدام الكلي أو الجزئي.

ويدخل في هذا الإطار السياسة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية في ظل سياستها شبه المطلقة، التي كانت تمارسها على السوق النفطية العالمية في فترة زمنية سابقة، بحيث كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع، وسياسة منظمة الأوبك من خلال تحديدها لسقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وكذا التزامهم بتلك الحصص، وكذا السياسة المتبعة من طرف الدول المستهلكة فيما يخص التخزين الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به.

➤ **سعر السلع البديلة:** مع الاهتمام الكبير التي أصبحت تحظى به هذه السلع من طرف الدول الصناعية، نتيجة للأزمات الاقتصادية الكبيرة التي وقعت فيها هذه الأخيرة والتي كان سببها النفط.

لقد أصبحت هذه السلع تتنافس النفط بالرغم من قلة بعضها، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة، إلا أن تأثيرها على جانب العرض النفطي لا يظهر في المدى القصير وإنما يبرز بشكل كبير في المدى البعيد.

المطلب الثاني: طلب النفط (المشترين)

إن الطلب بصفة عامة هو الحاجة الإنسانية للفرد أو المجموع المنصب نحو الحصول على سلعة أو سلع معينة، وبسعر معلوم، وخلال فترة زمنية محددة. والطلب هو تحسين للرغبة الإنسانية والمعبر عنها بصورة كمية ونوعية لسلعة أو سلع معينة أو قيم مادية خلال زمن معلوم، قد يكون يوم أو أسبوع أو شهر أو فصل ... الخ وعند سعر محدد.

ويرتبط الطلب على النفط ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي، ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب ارتفاعا وانخفاضا.

أ- **تعريف الطلب النفطي:** يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية -كخام أو منتجات النفطية- عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية معينة محددة، بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية، سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية.

ب- **محددات الطلب النفطي:** الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة بعض منها يعتبر أساسيا، والبعض الآخر يعتبر ثانويا، وهذه العوامل هي كالتالي¹:

➤ **مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية:** يعتبر النفط والطاقة بشكل عام، من بين العناصر الرئيسية في عملية الإنتاج، بحيث يستند النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الطاقة، التي تعتبر القوة الدافعة ومؤشرا على مستوى التنمية في مختلف

¹ المرجع السابق، ص 95.

دول العالم، خاصة الصناعية منها كالصين مثلا التي أصبحت ثاني أكثر أكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة¹، ولهذا فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، يؤدي إلى الزيادة في الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، والعكس صحيح لهذا فإن زيادة معدلات النمو الاقتصادية تؤثر ايجابيا في جانب الطلب على النفط في السوق النفطية العالمية.

➤ **سعر السلعة البديلة:** نقصد بالسلعة البديلة تلك السلعة التي تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها السلعة النفطية، كالطاقة الشمسية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية المتولدة من عدة مصادر.....الخ. فاستبدال المنتج عامل مهم يؤثر على طلب النفط سلبا أو إيجابا. إيجابا عندما يكون المنتج ليس تنافسيا وسلبا عندما يكون سعر هذا المنتج هو أقل من سعر النفط، وبالتالي تقليل الطلب عليه وبدائل النفط عديدة مثل: الفحم والطاقة الشمسية التي تعتبر منتوجات غير عضوية، وتأثيرها محدود جدا لأن تكاليف تشغيلها وإنتاجها واستخدامها مكلفة جدا، مما يجعل أسعار هذه المنتجات البديلة عالية جدا، وهذا ما يسبب أيضا ضعف مواقف منافسيهم ... على الأقل في المدى القصير والمتوسط².

➤ **مستوى المخزونات:** تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته، مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار، مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح.

➤ **السكان:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة على الطلب، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى سعة ونمو وتزايد الطلب.

¹ - Jean-Pierre Hansen – Jacques Percebois, Energie Economie et Politiques, Bibliothèque royale de Belgique, Bruxelles, Belgique, 1re édition, 2010, p 200 .

² - Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique

وتأثير السكان على الطلب النفطي يعتبر عاملا ثانويا وليس أساسيا. فالتزايد السكاني الذي عرفه العالم قد أثر على توسع وتزايد الطلب النفطي بصورة عامة، ولكن أثر السكان على الطلب النفطي يبقى نسبيا في حالة تكامله أو عدم تكامله مع العوامل الأخرى.

المطلب الثالث: أسعار النفط

نظرا للأهمية التي أصبح يمتاز بها السعر النفطي، فقد احتل الصدارة في الكثير من المؤتمرات الدولية، وكذا حديث وسائل الإعلام العالمية، وكان هذا خاصة بعد مؤتمر طهران سنة 1971 وأثناء الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، ونتيجة لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى معرفة ماذا يعنى بالسعر النفطي؟ وماهي أهم أنواعه؟ ومراحل تطوره وصولا إلى ما هو عليه اليوم.

الفرع الأول: تعريف السعر النفطي

هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق. كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر، يتمثل في كون أن السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص⁽¹⁾ ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. و يتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل⁽²⁾.

¹ - يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983، ص128.

² - Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975, p 43.

الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي

في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط، فهناك عدة أنواع من الأسعار النفطية يختلف كل واحد عن الآخر، وفيما يلي سوف نتعرض لأهم أنواع أسعار النفط المتعامل بها دولياً ووطنياً.

أولاً- السعر المعلن "Posted Price": هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسمياً من طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية.

لقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام. بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجها من الآبار دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير.

واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ماهي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد نابض وحيوي، بل إن الشركات فرضته كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح، التي كانت تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

ثانياً- السعر المتحقق "Realized (Actual) Price": هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع....

¹ - محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1980، ص 224.

وظهرت الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات، وقد عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول النفطية⁽¹⁾. وتتأثر الأسعار المحققة بظروف السوق النفطية السائدة، ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة⁽²⁾، كما تتأثر أيضا هذه الأسعار بالعلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة⁽³⁾.

ثالثا- **سعر الإشارة أو المعول عليه " Reference Price "**: إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر للنفط الخام يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

بحيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات، وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة، والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين.

ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط، أو معدل السعر المعلن، أو المتحقق لعدة سنوات، وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان النفطية مثل: الجزائر وفنزويلا.

رابعا- **سعر الكلفة الضريبية "Tax Cost Price"**: هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام، مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات.

¹ - سواء في منظمة الأوبك أو البلدان الأجنبية الأخرى أو الشركات النفطية الأجنبية الأخرى الاحتكارية والمستقلة على السواء.

² - فمثلا- العقود النفطية طويلة المدى وبكميات كبيرة تكون حسومات البيع أكبر مما يجعل الأسعار المتحققة متدنية بعكس العقود قصيرة المدى وبكميات محدودة أو صغيرة تكون الحسومات قليلة وبالتالي السعر المتحقق أعلى مستوى.

³ - فمثلا- تحسين وتطوير العلاقات الاقتصادية بين بلد نفطي وبلد غير نفطي تمنح تسهيلات متقابلة بين الطرفين فتؤدي إلى تخفيض الأسعار المتحققة... الخ.

إن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوّه الأسعار المحقّقة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة، وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام في السوق النفطية. **خامسا- السعر الفوري (الأدنى) "Spot Price"** : هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة النفطية نقديا المتبادلة آنيا، أو فوريا في السوق النفطية الحرة بين الأطراف العارضة والمشتريّة.

ظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة النفطية، وهذا ما أدى إلى كون هذا السعر هو سعر غير ثابت وغير مستقر. وانتشر استعمال هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في سنتي 1978-1979، نظرا لعدم توازن كل من العرض والطلب النفطي لأسباب متعددة.

الفرع الثالث: تطور أسعار النفط في السوق الدولية

لقد مرّ تسعير النفط منذ اكتشافه بولاية بنسلفانيا على يد أدوين دريك سنة 1850 إلى يومنا هذا، بمجموعة من المراحل التي كان لها الأثر الواسع فيما وصل إليه سعر النفط اليوم. وتطور هذه الأسعار يمكن تقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين:

أولا- المرحلة الأولى من 1860-1970: تميزت هذه المرحلة بسيطرة الشركات الاحتكارية النفطية العالمية على السوق النفطية، وخاصة الأمريكية منها خاصة شركة ستاندرأويل باعتبارها أولى الشركات الاحتكارية في هذا المجال، بحيث وخلال هذه المدة كلها كانت هي من تحدد أسعار النفط في السوق.

بعد انكسار هذه الشركة وانقسامها إلى عدة شركات نفطية، عرفت باسم "الشقيقات السبع" في السوق النفطية كأكبر تنظيم احتكاري (الكارتل النفطي) على المستوى العالمي، وجاء

تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقد في قلعة أكناكاري ACHANANCARY بتاريخ 17-09-1927 باسكتلندا، وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية أكناكاري وقد تم الاتفاق فيها على تسعير النفط، تقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها الأم.

وبذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية، وتتمثل هذه الطرق في نظام نقطة الأساس الوحيدة بخليج المكسيك، والذي يعني باختصار مايلي: يتحدد السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم، ومراكز التصدير بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاماً على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك، مضافاً إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سواءً كان قريباً على خليج المكسيك أم بعيداً عنه. ونظام نقطتي الأساس بخليج المكسيك والخليج العربي، الذي نعني به موافقة الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لظهور احتياطات نفطية كبيرة في أقطار الشرق الأوسط والخليج العربي، وهذا كان من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالشركات الكبرى إلى إيجاد نظام جديد لتسعير النفط الخام في الخليج العربي.

هكذا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقارنة لأسعار النقطة الأساسية السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشتريين لنفوط الشرق الأوسط والخليج العربي أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعاراً معلنة محددة مضافاً إليها أجور شحن وتأمين من أقرب الخليجيين إليهم .

ثانياً - المرحلة الثانية من 1970 - إلى يومنا هذا: تميزت هذه المرحلة بمواقف دولية هامة كان لها الأثر البالغ في تغيير مسيرة أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما عرفت هذه المرحلة أيضاً بكثرة الصدمات النفطية الواحدة تلو الأخرى سواء كانت عكسية أو مباشرة. فحتى سنة 1970 لم تستطع الأوبك فعل شيء ذات قيمة طوال فترة الستينات، إذا بقي السعر محافظاً عند مستوى 1,70 دولار للبرميل، إلى أن قامت ليبيا بعقد اتفاقية طرابلس مع الشركات النفطية العالمية في 20/03/1971⁽¹⁾، وتبعتها مجموعة من المؤتمرات التي أكدت فيها الأوبك على انتهاج سياسة سعرية للنفط خاصة بها فكان أهمها: المؤتمر الثاني والعشرون سنة 1971 الذي أسفر عن اتفاقية طهران، وكان ذلك يوم 14 فيفري بين الأعضاء الخليجيين الستة في الأوبك وبين 23 شركة نفطية عالمية، بحيث تم الاتفاق على مجموعة من الأحكام نلخصها فيما يلي⁽²⁾:

- 1- إجراء زيادة عامة في الأسعار بمقدار 35 سنتاً للبرميل وتثبيت الأسعار على هذا الأساس لمدة 5 سنوات.
- 2- زيادة أسعار البترول سنوياً بمقدار 2,5 % تعويضاً عن التضخم العالمي، و5 سنوات إضافية للبرميل تعويضاً عن أية زيادة قد تحدث في أسعار المنتجات المكررة في المناطق الاستهلاكية.
- 3- زيادة نسبة ضريبة الدخل في الدول المصدرة من 50 إلى 55%.
- 4- إلغاء كافة الحسومات التي كانت تتمتع بها الشركات كحسم التسويق وغيرها.
- 5- إعادة تقييم فرق الكثافة بمعدل 1,5 سنت لكل درجة وذلك لكافة الخامات ذات الكثافة دون 40 درجة.

¹ - صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 253.

² - حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 19.

وعلى إثر انخفاض قيمة الدولار بعد قرار تعويمه سنة 1971، وما تبعه من تخفيض قيمته رسمياً، ونتيجة للخسائر الفادحة التي تكبدتها الدول المنتجة للنفط، باعتباره هو العملة الأساسية التي يقاس بها سعر النفط، هذا ما أدى بتلك الدول للمطالبة بتعويض النقص في القيمة الحقيقية لأسعار النفط من الشركات العالمية النفطية.

انتهت المفاوضات بإبرام اتفاقية جنيف الأولى في جانفي 1972، بحيث نصت الاتفاقية على تعديل الأسعار كل ربع سنة على أساس مؤشر يقيس قيمة الدولار لعملات تسع دول صناعية كبرى.

فلما انخفضت قيمة الدولار للمرة الثانية في 12 فيفري 1973 أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في جوان 1973، متضمنة الإبقاء على الإطار العام للاتفاقية الأولى مع زيادة بعض التعديلات على المؤشر الخاص بحساب قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى، وتصحيح الأسعار شهرياً تبعاً لتقلبات العملات، وبذلك ارتفعت الأسعار بنسبة 11,9 %⁽¹⁾.

وهكذا كانت الأوضاع قبل أكتوبر 1973، بحيث كان هذا التاريخ المنعطف الحاسم في مسيرة السياسة السعرية النفطية، وذلك نتيجة مطالبة الأوبك الشركات العالمية بمراجعة اتفاقية طهران، وكذا الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973، وما بينهما من العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين دول الأوبك والشركات النفطية.

لقد عقد وزراء نفط كل من العراق، والسعودية، والكويت، والإمارات، وقطر بالإضافة إلى إيران اجتماعاً في الكويت في 16 أكتوبر 1973، تقرر فيه ولأول مرة في تاريخ النفط زيادة الأسعار بنسبة 70% ومن جانب واحد، وبذلك ارتفع سعر البرميل من 30 دولار إلى 5,12 دولار، ثم أعقبه في اليوم التالي اجتماعاً لوزراء الدول العشر الأعضاء في (الأوبك)، تقرر بموجبه خفض الإنتاج فوراً وبنسبة 5% شهرياً للمحافظة على ارتفاع السعر.

¹ - حسين عبد الله، المرجع السابق، ص 20.

وبعد إعلان أميركا مساندتها لإسرائيل بعقد صفقة بمبلغ 2,2 مليار دولار، وما تلاه من إعلان المقاطعة العربية النفطية لكل من الولايات المتحدة وهولندا ومن ثم البرتغال، اجتمع وزراء دول الخليج الأعضاء في الأوبك في طهران يومي 22-23 ديسمبر 1973، ليقرروا رفع الأسعار للمرة الثانية إلى 11,65 دولار للبرميل وبنسبة زيادة بلغت 130% على أن يسري اعتباراً من أول جانفي 1974.

ويمكن تلخيص أسباب ارتفاع أسعار النفط العالمية، خلال النصف الأول من عقد السبعينات إلى (22 دولار للبرميل في السوق الفورية) بالآتي:

1- ابتداء من سنة 1969، كان الطلب العالمي يفوق العرض العالمي لذلك فقد بدأت الأسعار بالارتفاع

2- انعدام المخزون الإستراتيجي، وانخفاض المخزون التجاري لدى الشركات النفطية المالكة للحقول الإنتاجية.

3- اعتماد الدول الصناعية على نفط الشرق الأوسط، وخاصة النفط العربي ، وذلك قبل اكتشاف النفط وإنتاجه في مناطق أخرى من العالم.

4- الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973.

5- امتلاك القدرة من قبل إيران والعراق على تحديد السعر من جانب واحد، بعد إخفاق المفاوضات مع الشركات النفطية الكبرى.

6- حظر تصدير النفط العربي لأمريكا وهولندا، بسبب مواقفهما الداعمة والمؤيدة لإسرائيل أثناء حرب أكتوبر 1973.

و من أبرز آثار أزمة 1973، ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك، وتمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية. ومنذ هذا التاريخ (1973) انتقلت سلطة تسعير النفط من يد الشركات العالمية النفطية إلى دول منظمة الأوبك، بحيث أصبحت صاحبة القرار الأول في إقرار السعر النفطي المعلن في السوق النفطية العالمية.

وهكذا أصبحت تلعب دوراً إيجابياً على الساحة الدولية، عبر قدرتها في ضبط الأسعار والإنتاج وتوجيه العالم نحو أهمية إتباعه سياسة عقلانية في تنمية موارد الطاقة بطريقة أكثر توازناً، مقارنة بسلوكيات استهلاك النفط المنصرمة، وكان كل هذا خلال الفترة 1973-1978 وهذا لم يستمر، فبعد أن كانت الأوبك تأهب نفسها لزيادة الأسعار تدريجياً خلال سنة 1979، فوجئت بالأزمة الإيرانية التي كانت السبب في ارتفاع أسعار النفط دفعة واحدة، بحيث بلغ 41 دولار للبرميل نهاية 1979، بعدما كان سعر البرميل 14 دولار للبرميل سنة 1978، ليعود للانخفاض تدريجياً إلى أن وصل إلى 34 دولار للبرميل سنة 1981. ولقد نتج عن هذا الارتفاع في الأسعار ارتفاع مداخيل دول الأوبك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06): العوائد النفطية للدول العربية النفطية (1976-1980)

الوحدة: مليون دولار

الدول	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	السعودية	الإمارات	المجموع
1976	4,79	9,20	9,09	9,55	2,13	38,15	8,38	81,31
1980	12,97	26,09	18,93	21,90	5,37	108,17	19,39	212,8

P15 2005, Annual Statistical Bulletin, Source: Organization of Opec,

أما خلال الفترة الممتدة بين 1982-1987، فقد تبنت الأوبك إستراتيجية جديدة تعتمد فيها على تسقيف إنتاج المنظمة⁽¹⁾، وكذا الحصص الإنتاجية للدول الأعضاء والاستمرار في تحديد الأسعار، بهدف الدفاع عن السعر في السوق النفطية العالمية، إلا أنها لم تتمكن من ذلك مما اضطرها إلى اتخاذ تخفيضات متتالية في السقف الإنتاجي، وبالتالي تقلصت

¹ عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2005، ص 220.

حصتها في السوق⁽¹⁾، وكان هذا نتيجة انخفاض الطلب على نفط الأوبك، بحيث وصل الحد الأقصى إلى 16-18 مليون برميل يوميا خلال الفترة 1984-1985، وترتب عن هذا انخفاض الأسعار الرسمية للنفط إلى 20 دولار للبرميل في سنة 1986، بحيث سميت هذه الحالة بالصدمة المعاكسة لأسعار النفط لأنها جاءت بعد فترة الارتفاع الحاد في أسعار النفط، وكان من أسباب هذا الانخفاض الحاد في الأسعار ما يلي⁽²⁾:

- 1- ما عانت الدول الصناعية في الآونة الأخيرة من ركود اقتصادي كان من أبرز مظاهره ونتائجه الانخفاض الواضح في استهلاك النفط.
- 2- الارتفاع الملحوظ في أسعار الطاقة، أدى بالدول الصناعية إلى استخدام العديد من الوسائل لترشيد استخدام الطاقة.
- 3- التغيير في بنية الموارد المستخدمة.
- 4- نمو الإنتاج خارج نطاق الأوبك، فزيادة الإنتاج من حقول بحر الشمال والمكسيك وجنوب شرق آسيا.

وبعد هذا الانهيار في أسعار النفط في سنة 1986، تبنت الأوبك استراتيجية أخرى تمثلت في وضع سعر مستهدف ليس لنوع واحد من النفط، بل لمتوسط أسعار عدة خامات والذي سمي "سلة خامات الأوبك"، وتم فعلاً الاتفاق على تحديد معدل سعر لسلة بواقع 18 دولار للبرميل و أن يكون الفرق بين أسعار النفط الخفيف (ممثلة بنفط بوني الخفيف النيجيري)، والنفط الثقيل (ممثلة بالنفط العربي الثقيل) لا تزيد عن 2,65 دولار للبرميل كحد أعلى⁽³⁾،

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، تطورات أسعار البترول العالمية وتأثيرها على اقتصاديات العربية، المحور العاشر، ص 187. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>، تاريخ الزيارة: 2014/01/08.

² عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988، ص- ص 123-124.

³ علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون الدولي الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، المجلد 38، العدد 141، ربيع 2012، ص 39.

مع ترك تحديد سعر كل خام لعوامل السوق، وتبني آلية تحديد سقف وحصص للإنتاج للوصول إلى السعر المستهدف.

ومن الآثار الهامة لهذه الأزمة، هي التراجع الكبير في إيرادات الدول العربية النفطية أعضاء الأوبك لتصل إلى 52,7 مليون دولار سنة 1986، مقابل إيرادات بلغت سنة 1980 حوالي 212 مليون دولار. أما عن باقي المراحل الأخرى التي مرت بها تطورات أسعار النفط فسوف نوجزها كما يلي:

ففي سنة 1990 عرف العالم أزمة نفطية أخرى، وكان سببها حرب الخليج واحتلال العراق للكويت، بحيث ارتفعت أسعار النفط إلى 40 دولار للبرميل في أكتوبر سنة 1990، وقد أدى هذا إلى ارتفاع ملحوظ في العوائد النفطية للدول العربية، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(07): العوائد النفطية للدول العربية 1980 - 1990

الوحدة: مليون دولار

الدول	الجزائر	العراق	الكويت	ليبيا	قطر	السعودية	الإمارات	المجموع
1980	12,97	26,09	18,93	21,90	5,37	108,17	19,39	212,84
1990	9,58	9,59	6,38	10,71	3,27	40,12	14,84	94,53

P15 2005, **Source:** Organization of Opec, Annual Statistical Bulletin,

ما يلاحظ من هذا الجدول هو الارتفاع الكبير للعوائد النفطية في كل السعودية والإمارات من نتيجة تعويضهما لحصتي العراق والكويت المتحاربتين.

أما في سنة 1998 فقد عرفت السوق النفطية العالمية جملة من الاضطرابات، نتيجة الأزمة المالية الآسيوية التي كان لها أثر بالغ على أسعار النفط بسبب قلة الطلب وكثرة العرض، مما أدى إلى تسجيل انخفاض في أسعار النفط إلى حدود 12,3 دولار للبرميل، بحيث أثر ذلك على جميع اقتصاديات دول العالم عامة والدول المنتجة للنفط خاصة، بسبب نقص معدل النمو في هذه الأخيرة مقارنة مع ما كان عليه سنة 1997.

ومع بداية سنة 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17,5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 6.27 دولار للبرميل. أما سنة 2003 فقد شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً كبيراً، ويعد هذا الارتفاع الأكبر منذ اكتشاف النفط، نتيجة احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وكذا حالة عدم الاستقرار التي دخلت فيها نيجيريا، أما سنة 2004 فحدثت ثورة في أسعار النفط، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لسنة 2004⁽¹⁾.

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لأسعار النفط في سنة 2007، حيث بلغت أسعار النفط 69,2 دولارا للبرميل في سنة 2006، مقابل متوسط لم يزد عن 24,3 دولار للبرميل في سنة 2001، أي بنسبة زيادة قدرته 185% خلال الفترة ما بين سنتي 2001-2006⁽²⁾.

وشهدت سنة 2007 استمراراً في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك 69,07 دولار للبرميل⁽³⁾، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92,7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113,5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث، ليهوي السعر إلى 52,5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع⁽⁴⁾، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تقادم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية، كل ذلك ساهم

¹ - ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص - ص 17-21.

² - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم

الإنسانية، المجلد 15، العدد الأول، فلسطين، 2013، ص 323.

³ - التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2010، ص 68.

⁴ - التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2011، ص 112.

في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط. واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل⁽¹⁾ مقارنة بسنة 2008 بنسبة انخفاض قدر بـ 35 %.

واستمرت أسعار النفط في الارتفاع، بحيث شهدت سنة 2011 ارتفاع في معدلات أسعار النفط ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر سلة خامات الأوبك عتبة 100 دولار للبرميل إلى 107,5 دولار للبرميل، بالمقارنة مع 77,4 دولار للبرميل سنة 2010، أي بزيادة 30,1 دولار للبرميل، ما يعادل 39 %⁽²⁾.

أما في سنة 2012 فسجلت أسعار النفط استقرارا نسبيا مقارنة مع السنوات السابقة، فبلغت الأسعار في الربع الرابع من سنة 2012 حوالي 107,40 دولار للبرميل، أما في سنة 2013 فبلغت الأسعار في الربع الثاني ما قيمته 100,93 دولار للبرميل⁽³⁾.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بتقلبات أسعار النفط

الفرع الأول: الدراسات العربية

1. دراسة عماد الدين المسيح، محمد المروعي، تأثير تغيرات أسعار النفط في الأداء الإقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية (2018)، بيانات الدراسة خلال الفترة 1980-2015، وذلك باستخدام أكثر من إختبار قياسي: أسلوب الإنحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة ARDL أسلوب الإنحدار الذاتي VAR وسببية Toda Yamamoto ودوال الإستجابة، حيث تمثل متغيرات الإقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي الإجمالي EFF العرض النقدي، GCFT والإفتاح الإقتصادي كمتغيرات تابعة وأسعار النفط اللوغاريتم الطبيعي لتذبذب أسعار النفط واللوغاريتم الطبيعي لأسعار النفط)

¹ التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2012، ص112.

² تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك 2011، العدد 38، ص55.

⁴ التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2013، ص112.

متغير مستقل، بينت نتائج إختبار سيبية Toda Yamamoto أن التغير في أسعار النفط يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل عند مستوى المعنوية أقل من 2.5%، الإنفاق الحكومي الإجمالي معنوي عند مستوى الدلالة أقل من 5%، فتشير النتيجة أن تغيرات متوسط أسعار النفط تؤثر في هذه المتغيرات غير الحسنيين وليست خلال السنة.

نتائج تقدير دالة إستجابة المتغيرات الإقتصادية الكلية لصددمات أسعار النفط، أن هناك آثارا موجبة ومعنوية في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الحكومي، التضخم ومؤشر الإنفتاح التجاري، ولا يوجد تأثير معنوي في الإنفاق على التكوين الرأسمالي الحقيقي. نتائج تقدير نموذج ARDL: التذبذب في أسعار النفط يؤثر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية حيث الزيادة بـ 1% سوف تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج بـ 0.11% عند مستوى دلالة معنوية بـ 1%، في حين أسعار النفط لا تؤثر في معدل النمو. أرجعت الدراسة إلى أن تغيرات أسعار النفط في المتغيرات الإقتصادية الكلية إلى تراجع مساهمة الناتج النقطي في الناتج المحلي الإجمالي من 62% في التسعينات إلى 53% خلال الفترة 2000-2009 ثم إلى 44% خلال الفترة 2010-2016، الذي يعود إلى التنوع في مصادر دخل المملكة.

2. دراسة Imène Laourari on Farid Gasmi,

The impact of real oil revenues fluctuations on economic growth in Algeria evidence from 1960 - 2015 data تهدف إلى معرفة

أثر تقلب الإيرادات النفطية الحقيقية، التي تعد من العناصر الداخلية للهيكل التجاري الدولي في الجزائر على النمو الاقتصادي مستعملة بيانات ممتدة من 1960 إلى 2015، إستعملت إختبار التكامل المشترك جوهانسون للمتغيرات المتعددة من أجل تحليل الديناميكية في المدى القصير والطويل بين العائدات النفطية الحقيقية والنمو الإقتصادي الداعمين لمتغيرين الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو القطاع الصناعي، تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين عائدات النفط الحقيقية والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والنمو الصناعي، تؤدي الزيادة بنسبة 1% في القوة الشرائية الحقيقية لعائدات النفط إلى الإنخفاض بنسبة 30% في النمو الاقتصادي للبلاد في سياق الأجل الطويل وذو معنوية إحصائية، إلا أن نمو القطاع الصناعي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث زيادة نمو القطاع الصناعي 14% يؤدي إلى زيادة 0.45% في نمو الإقتصاد وذو معنوية إحصائية.

النتائج تشير إلى أن التغيرات في النمو الإقتصادي أكثر مرونة، كما أن إنحرافات الإيرادات النفطية الحقيقية من المدى القصير إلى المدى الطويل يتم تصحيحها بنسبة 57% سنويا، وسرعة التعديل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو التوازن بطيئة.

3. دراسة والكور نور الدين، صوفان العيد، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 ديسمبر 2017، هدف إلى معرفة تقلبات أسعار البترول في الجزائر على الإنفاق الحكومي في المدى القصير والطويل باستخدام منهجية بوكس جينكينز، النماذج المختلطة ARIMA ونمذجة تباين سلسلة بواقي أسعار البترول باستخدام نموذج ARCH , Garch وإختبار مدى إستجابة الإنفاق الحكومي للتقلبات أسعار البترول في الجزائر فاتخذت المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، سعر البترول وتقلبات أسعار البترول غير عنه بمؤشر الانحراف المعياري (التباين) الشرطي لأسعار البترول. تشير نتائج إختبار التكامل المشترك على وجود علاقة طويلة الأجل بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي فيما يخص إستجابة الإنفاق الحكومي أصدقة تطاير سعر البترول بينت النتائج، أن الصدمة الموجبة لتطاير سعر البترول كان لها أثر إيجابي على النفقات العمومية، وبالتالي إستجابة السياسة المالية الإرتفاع أسعار البترول بزيادة كبيرة في النفقات العمومية ومن هنا السياسة المالية تعد قناة تنتقل من خلالها تقلبات أسعار البترول إلى باقي الإقتصاد، أما حدوث صدمة مالية في تقلبات أسعار البترول لها

تأثير سلبي على الإنفاق الحكومي تحليل دوال التباين لصدمة عشوائية، فعند تحليل تباين الإنفاق الحكومي بتحده يفسر 58% في السنة الأولى ثم ارتفعت إلى 65%، لكنها إنخفضت من بداية السنة الثالثة وهي متواصلة حتى السنة العاشرة 13.7%، وأن تقلبات أسعار البترول تفسر 42% من تباين الإنفاق الحكومي في السنة الأولى فارتفعت حتى إلى 86.3% في السنة العاشرة نتائج إختبار سببية غرانج، أن التغير في تقلبات أسعار البترول يسبب التغيرات في الإنفاق الحكومي في المدى القصير والطويل، وتقلبات سعر البترول لها قوة تفسيرية للتقلبات التي تحدث في الإنفاق الحكومي.

الفرع الثاني: الدراسات الاجنبية

1. دراسة- César Castro Rozo , Robcca Jinnencz Time-varying relationship between oil price and exchange rate, 28 مارس 2018، تساهم في فهم التفاعل الديناميكي بين سعر الصرف الفعلي في الولايات المتحدة الأمريكية وسعر النفط من خلال نموذج TVP- VAR مع استخدام البيانات الشهرية من 1974-2017. مثلت النتائج، في أن رد فعل سعر صرف الو.م.أ على صدمة أسعار النفط سلبي في المدى القصير وإيجابي في المدى الطويل لكنه ذو دلالة إحصائية فقط للصدمة قبل سنة 2000، مساهمة الدراسة، أنها توافقت مع معظم الدراسات السابقة التي توصلت إلى وجود علاقة سببية متجهة من سعر صرف الدولار الأمريكي نحو سعر النفط وإختلفت مع دراسات سابقة أخرى.

2. دراسة Joseph Ayoola OMmojolaibi & Festus O. Egwaikhide

oil price volatility fiscal policy and economic growth a panel vector autoregressive PVAR, analysis of some selected oil-exporting African countries، جوان 2014، إستخدمت بيانات كل ثلاثة أشهر ما بين الربيع الأول 1990- الربع الرابع 2014 وفق تقنية pvar لدراسة تأثير تقلب أسعار النفط على الأداء الإقتصادي خمسة بلدان مصدرة للنفط في أفريقيا: الجزائر أنغولا، مصر، ليبيا ونيجيريا ودراسة إستجابة الصدمات من خلال تحديد تقلبات أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، العجز

المالية الإستثمار الإجمالي، وصدّات عرض النقود. النتائج بينت أن إجمالي الإستثمار يستجيب، بشكل أكثر فاعلية لتقلب أسعار النفط إلا أن إستجابة العجز المائي والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي و العرض النقدي أقل فاعلية، بشكل مباشر إجمالي الإستثمار هو الطريق الرئيسي الذي يؤثر من خلاله تقلب أسعار النفط على القطاع الحقيقي لهذه الإقتصاديات . أشارت نتائج إختبار سببية جرانجر، إلى أن معدل تقلب أسعار النفط بسبب الناتج المحلي الإجمالي بإشارة موجبة مما يعلي التقلب الإيجابي في أسعار النفط مقيد للنمو الإقتصادي للبلدان الأفريقية المختارة، كما يشير إلى العلاقة السببية الأحادية التي تمتد من تقلب أسعار النفط إلى العجز المالي أو الفائض، وسعر النفط إلى الإستثمار الإجمالي، عند مستويات المعنوية 1 و5%، وتوجد علاقة سببية ثنائية الإتجاه متد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإستثمار الإجمالي بإشارة موجبة.

دوال إستجابة النبضة لـ PVAR: إستجابة الناتج المحلي الإجمالي للصدمة الناجمة عن أسعار النفط حيث لا يستجيب في الفترات الثلاث الأولى وغير معنوي، وتصبح سلبية في الفترة الرابعة مستمرة على هذا الوضع حتى الفترة العاشرة، أما فيما يخص العجز المالي كانت إستجابات إيجابية كبيرة من الفترة الأولى إلى الثامنة وأصبحت الإستجابة غير معنوية في الفترة التاسعة ولم تكن هناك ردود في الفترة العاشرة. إستجابة الإستثمار الإجمالي لتتقلب أسعار النفط كانت إيجابية وغير معنوية من الفترة الأولى إلى الأخيرة، العجز المالي يعد القناة التي ينتقل من خلالها تقلبات أسعار النفط إلى إقتصاديات الجزائر وليبيا.

المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة أسعار النفط

الفرع الثاني: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة د. رجاء عبد الله، عيسى السالم، العلاقة التبادلية بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب وأسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، (2016)، اعتمدت على بيانات سنوية خلال الفترة 1996-2015، وتوصلت إلى أن العلاقة عكسية بين أسعار النفط الخام

وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على المدى القصير وتحقق باتجاه سعر الصرف نحو أسعار النفط الخام وهذا وفق استخدامها طريقة Engle Granger للتكامل المشترك.

2. دراسة أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط (2015)، استعرض في هذه الدراسة مجموعة من التداعيات المحتملة لانخفاض سعر النفط تجاه اقتصادات الدول المصدرة له في الشرق الأوسط من خلال محاولة تلمس تغيرات مسار مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلية، على خلفية انخفاض سعر النفط عام 2012 وتوقع حصول انخفاض أكبر عام 2012.

3. دراسة فوزان بن عبد العزيز الفوزان، العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط، (يناير 2013)، استخدمت سببية جرانجر وكانت البيانات لـ 06 فترات زمنية مختلفة لسعر صرف الدولار مقابل اليورو، الين الياباني وسعر صرف الدولار الموزون (متوسط سعر صرف الدولار مقابل عدد من العملات الرئيسية العالمية)، فاختبار السببية دل على وجود علاقة سببية في المدى القصير تمتد من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار، كما أشارت إلى أن العلاقة المستقرة طويلة الأجل بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط غير موجودة في الغالب.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1. دراسة Saleh mothana sona othmanova, oil prices and the value of US, dollar , Investgation and empirical Evidence (2012)، استخدمت الدراسة البيانات اليومية للفترة 1986/01/01-2011/08/11، والهدف هو تحديد أثر حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية على أسعار النفط الخام وتم استخدام اختبار سببية جرانجر فوجدت ارتباط سلبي كبير بين سعر صرف (-0.56) حيث التأثير

يمتد من سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو وسعر النفط، والمعامل مرتفع نسبياً الدولار الأمريكي إلى سعر النفط.

2. دراسة، the relationship between crude oil prices and osman peker Sidre

exchange rate : the case of turkey Gul Bige Gocekli (ماي 2015): تم تحليل

العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للبيانات الشهرية خلال الفترة جانفي 2003 - أكتوبر 2014. أشارت النتائج التجريبية، إلى وجود علاقة غير متكافئة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، كما أن الزيادة بنسبة 1% في سعر صرف الدولار تؤدي إلى انخفاض سعر النفط الخام بنسبة 1.32%، وهذا يدل على اتجاه العلاقة السببية أن سعر صرف الدولار هو سبب في أسعار النفط الخام وتأثيره سلبي.

3. دراسة The relationship between oilprice, exchange rate and stock market in nigeria، 06 Raheen , Aremu Idowu and Adebisi , Musa Ayodeji

سبتمبر 2016، لدراسة أثر صدمات أسعار النفط وسعر الصرف في سوق الأوراق المالية النيجيري استعملت بيانات شهرية من جوان 1999 - ديسمبر 2014، واختبار نموذج الانحدار الذاتي Var، دوال الاستجابة واختبار سببية Granger، من أجل إيجاد العلاقة السببية بين سعر النفط وسعر الصرف (سعر صرف النايرا مقابل الدولار الأمريكي) وسوق الأوراق المالية في نيجيريا، فانتهدت بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى سعر الصرف.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية حول

المفاضلة بين نماذج

garch للتبؤ بعوائد

المبحث الأول: واقع النفط في الدول العربية

لقد اكتشف النفط لأول مرة في الدول العربية في مصر سنة 1907، لكن الاكتشافات الضخمة بدأت من العراق عام 1927، ثم توالى الاكتشافات النفطية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية في كل من الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول العربية التي يوجد بها النفط، والتي يبلغ عددها حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين 16 دولة من أصل 23 دولة عربية باحتساب كل الدول العربية التي يوجد النفط بأراضيها، وقد كانت الاكتشافات الأولى للنفط في المشرق العربي، أما في الشمال الإفريقي لم تعرف إلى في الخمسينات من القرن العشرين حين اكتشف النفط في الجزائر بكميات كبيرة عام 1956، وبعدها اكتشف في ليبيا بعد ذلك¹.

وعليه، وبعد التعرف على تاريخ ظهور النفط في الدول العربية، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى التالي:

المطلب الأول: حجم الإنتاج واحتياط النفط في الدول العربية

أولاً- حجم الإنتاج:

إن النفط العربي يتصف بضخامة احتياطاته وغزارة إنتاجه وسهولة استخراجة ونقله، وهذا ما جعله يتميز بانخفاض تكاليف إنتاجه وهي أهم ميزة اقتصادية تميز النفط العربي عن سائر النفوط الموجودة في المناطق الأخرى من العالم، ولعل ذلك يرجع إلى انخفاض تكاليف الإنتاج في ذات المنطقة، بسبب عدة عوامل أهمها:

أ- غزارة البئر الإنتاجية:

¹. بوقجان وسام، واضح فواز، واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 175.

ب- موقع الآبار البترولية.

أي كلما زاد معدل تدفق البئر من البترول وبنفقات استخراج اعتيادية كلما أدى ذلك إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول، إن غالبية الآبار ذات الاحتياطات الغزيرة تتوفر بها إمكانية التدفق الذاتي وبالتالي تؤدي إلى توفير نفقات وسائل الضخ الصناعية¹.

ففي عام 1990 كان إنتاج الدول العربية للنفط يقدر بنسبة 30% من الإنتاج العالمي، وارتفعت هذه النسبة سنة 2004 لتصل إلى 31.4%، إلا أنه انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 بنسبة 29.4% من الإجمالي العالمي، ليعاود الارتفاع سنة 2014 بسنة 30%، كما أنه وقد بلغ معدل إنتاج الدول العربية للنفط الخام بحوالي 24.4 مليون برميل في اليوم سنة 2017، كما ساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 30.5% من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام لسنة 2017².

وعليه، يمكن القول بأن الوطن العربي لا يتميز بسخامة إنتاجه واحتياطاته فقط، بل يتميز بقلّة استهلاكه المحلي للثروة النفطية، فالاستهلاك المحلي لا يمثل سوى نسبة ضئيلة للغاية من حجم الإنتاج والباقي كله يوجه للأسواق الأجنبية للتصدير.

ثانياً - احتياط النفط

في أول الأمر يجب التمييز بين الموارد النفطية والاحتياطيات، فالموارد النفطية هي مجموع الموارد النفطية المتاحة في القشرة الأرضية سواء كانت هاته الموارد مكتشفة أو غير مكتشفة، أما الاحتياطيات النفطية فهي تعني ذلك الجزء من الموارد القابلة للاسترجاع

¹. يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 28، 29.

². بوقجان وسام، واضح فواز، مرجع سابق، ص 179.

والاستخراج والتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق¹، وبهذا فإن الاحتياطي لا يعني مجرد الكمية الموجودة في باطن الأرض وإنما يعني الأبعاد الأساسية للمعروض مستقبلا آخذا بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي (العمر) الذي يأخذه الاحتياطي، وبالتالي فالاحتياطي النفطي يخضع لمتغيرين وهما:

-التطور التقني.

- والشروط التي تفرضها السوق النفطية.

وعليه، يمكن القول بأن الاحتياطي البترولي يعتبر قابلا للإنتاج بأكمله من الناحية العلمية والعملية، ولكن في ظل نفقات الاستخراج والأسعار السائدة يمكن إنتاج جزء فقط منه².

كما تظهر أهمية احتياطي الثروة النفطية في عملية تحريك دواليب الاقتصاد العالمي، ومن خلال تقدير كميات الاحتياطي النفطي يمكن تحديد احتياجات القطاعات الاقتصادية العالمية من النفط، فتوجد الاحتياطات بالشكل اللازم والكافي يعتبر "عنصرا أساسيا في التطور المستمر لاقتصاد البلد"³، من جهة وللاقتصاد العالمي من جهة ثانية.

وإن تقدير حجم الاحتياطي العالمي من النفط يعتبر من الأمور الصعبة للغاية حيث أنه لا يمكن تقديره بصورة دقيقة، وهذا لأن عملية تقدير الاحتياطي في بئر محفورة حديثا

¹. "Institut francais du petrole, recherche et production du petrole et du gaz, reserves, couts et contrats "paris" :techniq, 2002, pp 94-95

². وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص25.

³. كلاود ماك مايكل، تعريفات الاحتياطي لجمعية مهندسي النفط(SPE) والمجلس العالمي للنفط(wpc) التأثير على ماضي التقييمات، ترجمة: علي سالم بلاعو، أصدقي أبو بكر الصادي، مجلة الساتل- مجلة علمية محكمة شاملة، نصف سنوية تصدر عن جامعة السابع أكتوبر مصراته ليبيا، السنة الأولى، العدد الأول، ديسمبر 2006، ص 263.

هي عبارة عن تقديرات مبدئية يمكن أن تزيد أو تنقص مع مرور الزمن، وأكد "أبيير ألفييه Mr :olivier APPERT" رئيس المعهد الفرنسي للبترول حيث قال بأن تقييم احتياطي حقل نفط هو محاولة تخمين لمخزون مستودع من خلال النظر عبر ثقب المفتاح¹.

وتصنف الاحتياطات النفطية في غالب الأحيان إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- الاحتياطات المؤكدة les réserves prouvées: وفقا لجمعية مهندسي

البترول "SPE"، هي كمية النفط التي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة وهذا في سياق الظروف الاقتصادية السائدة وإجراءات العمل والأنظمة الحكومية القائمة، ودائما حسب جمعية مهندسي البترول، فإن مستوى الثقة وصل حتى 90% من ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها، وأحيانا أكثر².

2- الاحتياطات المحتملة les réserves probable: وهي تلك الاحتياطات غير

المثبتة أو غير المتأكد من وجودها أو هي عبارة عن الكميات البترولية المكتشفة، وغير المقدره كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، إن هذا النوع من الاحتياطي مؤكد الوجود من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية³، وتشير جمعية مهندسي البترول بأن مستوى الثقة لهذا النوع لا يقل عن 50% ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها⁴.

3- الاحتياطات غير المكتشفة les réserves possibles: وهي تعرف بكميات

البترول التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن وأبار غير معلومة حتى الآن، ولم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن البترول، وهي تمثل الإنتاج

1. Le pic pétrolier mondial, on doit s'y préparer des maintenant sur le site [http //www.notre-planete.info/actualites/actu_2301_pic_petrolier, php, p03.](http://www.notre-planete.info/actualites/actu_2301_pic_petrolier.php)

2. KATHRINE STEPHANE, les compagnies pétrolières et le marché pétrolier international, le pétrole guide de. lénergier et du développement à l'intention des journalistes open society institute- new york ,usa 2005, p55.

3. وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص28.

4. KATHERINE STEPHANE. OP, CIT PAGE 55.

في المستقبل، وفرصة استخراج هذه الاحتياطات تتراوح بين % 10 و % 50 ، وبشكل عام ومع مرور الزمن تصبح في المستودعات أو البرك النفطية، الاحتياطات غير المكتشفة والاحتياطات المحتملة، والاحتياطات المؤكدة، ومجموع هذه الأنواع من الاحتياطات هي الاحتياطات المكتشفة¹.

شهدت الاحتياطات النفطية للدول العربية تطورا ملحوظا خلال سنة 1990 مثلا، بلغت احتياطات الدول العربية حوالي 628.3 مليار برميل، أي ما يعادل 62% من الاحتياطي العالمي، كما وصلت سنة 2014 لحجم 711.9 مليار برميل أي ما يعادل 55.4%، ومع ذلك انخفضت نسبة الاحتياطات نظرا للارتفاع الملحوظ للاحتياطي الإجمالي العالمي، في حين أن منظمة الأوبك أكدت في إحصاءاتها أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم في البلدان العربية سنة 2017 بلغ 714.5 مليار برميل².

وعليه، يمكن القول بأنه: يتميز النفط العربي بضخامة احتياطياته النفطية التي تشكل حوالي 3/2 من حجم الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، هذا ويضاف إليه ارتفاع الكميات المنتجة في حقول النفط العربية، وإن معظم إنتاج النفط العربي يوجه للتصدير بشكله الخام، وهذا ما يجعله ذا أهمية اقتصادية بالغة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وهذا راجع إلى انخفاض معدل استهلاك النفط في الأقطار العربية، وهذا ما جعل النفط العربي يساهم مساهمة فعالة في إمدادات الطاقة العالمية، "ويتفق معظم الباحثين في شؤون النفط، على أن

¹. Le pic pétrolier mondial, on doit s'y préparer des maintenant op, cit page 01.

². بوقجان وسام، واضح فواز، مرجع سابق، ص 181.

الأقطار العربية وخصوصا الخليجية منها، تستطيع زيادة إنتاجها النفطي لتسد أي نقص تتعرض له الإمدادات النفطية العالمية في المستقبل¹.

المطلب الثاني: تطور الأسعار السنوية للنفط

لا يوجد دولة في العالم أو حتى فرد لا يتأثر بتحركات أسعار النفط، وأسعار الغاز معه، كما لا يوجد في عصرنا سلعة أخرى لها هذا التأثير وهذه الأهمية وهذا الاهتمام كما للنفط وأسعاره، وهذا بسبب ضخامة الآثار السالبة والموجبة التي تُحدثها، فارتفاعها يخلق رابحين وخاسرين، وانخفاضها يبذل مواقع الربحين بمواقع الخاسرين، ولكنها ليست معادلة صفرية.

أولاً- تقلبات أسعار النفط وأسبابها:

تعد تقلبات أسعار النفط المصدر الرئيسي للأسباب المؤدية إلى الاختلالات في اقتصاديات الدول المنتجة، وتتنظر بعد الحكومات الإقليمية إلى أن المدة ما بين عامي 1973 و1986 هي مدة الرخاء للدول المنتجة للنفط بالنسبة للدول العربية، وذلك نتيجة لزيادة العوائد النفطية، ولكن رافقها تضخم في الأسعار ومعدلات الأجور والاعتماد على القوى العاملة الأجنبية، بعبارة أخرى فإن ازدياد مساهمة القطاع النفطي في نمو الدخل القومي أدى إلى تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول الخليجية، وقد أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي The Dutch Disease.

وإن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط لها علاقة مع التغيرات في أسعار الأسهم المالية، من خلال تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، كالتأثير في أرباح الشركات

¹. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط01، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2000، ص 169، 170.

التي يكون للنفط فيها كلفة تشغيل مباشر، أو غير مباشر، لذا فإن الزيادة في أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض في عوائدها المتوقعة، وأسعار أسهمها المالية، وذلك إذا استطاعت سوق الأسهم المالية السيطرة على مؤشرات التدفق النقدي بشكل فعال بزيادات أسعار النفط، إما إذا كانت هذه الأسواق غير كفؤة فإن عوائدها ستكون منخفضة¹.

وقد تدهورت الأسعار بسرعة قياسية بسبب تخمة سوق النفط بنحو مليوني برميل تقريبا، نتيجة لتزايد العرض بسرعة أكبر من تزايد الطلب، ولم تقم منظمة أوبك هذه المرة بخفض إنتاجها، ولم تقم بدورها المعهود بوصفها منتجا مرنا يوازن العرض مع الطلب للحفاظ على سعر مستهدف، بل اتخذت قرارها بعدم تخفيض إنتاجها في اجتماعها رقم 166 بتاريخ 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2014، وقرارها في اجتماع حزيران / يونيو 2015 الاستمرار في عدم خفض الإنتاج².

ولعل من أهم أسباب تدهور أسعار النفط، نجد رأيين مختلفين، فالرأي الأول يقول بأن قرار منظمة أوبك بعدم خفض إنتاجها، هو تواطؤ سعودي أميركي لتخفيض أسعار النفط من أجل الضغط على روسيا وإيران، وليس الحفاظ على الأسواق، في حين أن الرأي الثاني تمثل في أنّ التطورات الأخيرة في أسعار النفط لا مثيل لها سوى انخفاض 1986 الذي استمر نحو 15 سنة، وعدّ أسباب هذا الانخفاض إلى وجود اكتشافات جديدة، بخاصة تطوير مصادر النفط الأخرى من نفط وغاز صخريين، وبخاصة في أميركا التي زاد إنتاجها من 05 إلى 09 ملايين برميل في اليوم، كما أن هناك تخمة في سوق النفط بسبب التباطؤ الاقتصادي، وارتفاع كفاءة استخدام النفط، ومعاودة إنتاج العراق وليبيا، وتزايد إنتاج النفط

¹. أحمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشر الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، 2011، ص ص04، 05.

². سمير سعيان وآخرون، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، ندوة منعقدة في النوحة، بتاريخ: 07 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ص 02.

الرملي، وكان أمام أوبك إمّا أن تخفض إنتاجها للحفاظ على الأسعار، أو تتجه إلى تخفيض الأسعار لتطرد منتجين آخرين، والانتقال من استهداف الأسعار إلى استهداف الحصص في الأسواق.

كما نجد بعضاً من المحليين الذين أشاروا إلى أن أسباب تدهور أسعار النفط العربية راجعة إلى أنّ سوق النفط تتحول أحياناً إلى سوق يتحكم فيها المشترون، كما هي الحال في الوقت الراهن، ويكمن سبب تراجع الأسعار في أنّ الطلب على النفط ينمو بوتيرة بطيئة في ظل أوضاع اقتصادية هشّة في الكثير من البلدان المستوردة الرئيسية، مثل بلدان الاتحاد الأوروبي أو اليابان، كما أنّ تراجع معدلات النموّ في الصين والهند دفع إلى انخفاض في الطلب على النفط، وأنّ الأسباب تعود للسوق وظروف العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيها، سواء العوامل التقنية الإنتاجية الخاصة بالحقول أو عوامل التقدم التكنولوجي التي ترفع الكفاءة وتخفض الاستهلاك، أو تنمية استغلال مصادر طاقة جديدة مثل النفط الصخري، أو عوامل تباطؤ النموّ الاقتصادي، أو العوامل الجيوسياسية مثل العراق وليبيا وإيران، أو الزيادة في قيمة الدولار، ومثّلت هذه العوامل فائضاً في العرض لا يقلّ عن مليون برميل يومياً، والضغط على إيران وروسيا ليست عاملاً أساسياً¹.

¹. سمير سعيقان وآخرون، مرجع سابق، ص ص 03-05.

ثانياً- آثار تدهور أسعار النفط:

لعل الآثار المباشرة لانخفاض سعر النفط تتمحور في انخفاض قيمة عوائد تصدير النفط التي تغذي كلاً من الحساب الجاري والموازنة العامة والاحتياطي الرسمي لتلك الدول، وأنّ الانخفاض النسبي في سعر النفط عام 2014 قياساً بعام 2013 قد أرخى بظلاله على المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط، لكن آثاره كانت بشكل محدود ومتفاوتة بين الدول، في المقابل تبين أنّ من المرجح تأثر اقتصادات تلك الدول بشكل أكبر بالانخفاض المتوقع في سعر النفط عام 2015 لا سيما في ما يخص أرصدة موازنتها العامة وحساباتها الجارية أو احتياطياتها الرسمية، في حين من المرجح أن تكون انعكاسات انخفاض سعر النفط على معدلات النمو الحقيقي في حالة الدول المدروسة أقل مما هي عليه بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهذا أمر طبيعي كون معدل النمو الحقيقي هو محصلة عدة متغيرات اقتصادية متشابكة ومتراكبة بطريقة معقدة ليس من السهل فهمها، وبخاصة في ظل الفترات التي تمر بها الاقتصادات المحلية بحالات من عدم الاستقرار، وعندما تكون ظروف الاقتصاد العالمي مضطربة كما هي الحال الآن سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية، وقد خلصت الورقة إلى محدودية تأثير معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط بتغيرات سعر النفط، وذلك في ظل اتباع سياسات دعم الوقود في معظمها، باستثناء إيران التي تبدو أكبر المستفيدين من انخفاض سعر النفط من حيث انخفاض معدل التضخم¹.

¹. أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أبريل 2016، ص ص28، 29.

المطلب الثالث: تطور الإيرادات النفطية في الدول العربية

أولاً- اقتصاديات المورد الواحد: تعتمد الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط على مورد واحد يهيمن على كل مسار الاقتصاد، فالنفط بإيراداته الجارية يمثل العنصر الرئيسي، ويكاد يكون العنصر الوحيد تقريباً في بعض البلدان، لتمويل التنمية، والمشكلة أن هذا العنصر الرئيسي وربما الوحيد تقريباً للإيرادات التي يعتمد عليها تمويل النفقات الجارية، وتتداخل فيه عوامل عديدة بعضها داخلي وبعضها خارجي، كما أن العوامل الخارجية أقوى في تحديد حجم الإنتاج والأسعار النفط، وبالتالي تحديد الإيرادات من هذا المورد.

ولما كانت هناك عوامل خارجية تلعب دوراً رئيسياً في حجم إنتاج النفط وأسعاره، فإن مقدار إيرادات النفط مرهون إلى حد كبير بتلك العوامل الخارجية، ولهذا فإن الطلب على نفط البلدان العربية، وكذلك تحديد أسعاره، من غير الممكن تقديرهما على المدى الطويل، وربما يزيد الطلب على النفط، وربما ترتفع أسعاره، غير أن العديد من الاقتصاديين يؤكدون بأن حجم الإنتاج وكذلك مستوى الأسعار لن يصل إلى ما وصل إليه خلال حقبة الطفرة النفطية، بل كان من إفرازات هذه الأخيرة أن زادت الاعتماد على النفط، ولعدم توجه تنموي سليم، وإرادة جادة تدعم هذا التوجه، فإن عائدات النفط وفوائدها المتراكمة أوجدت جواً من اللامبالاة والتفريط والإسراف، بحيث ظلت البلدان العربية تقريباً بالنسبة إلى اعتمادها على النفط عند النقطة نفسها، وإن أبرزت بعض الإحصاءات الزيادة في حجم الإيرادات من مصادر أخرى¹، فهي زيادة نتج جزء منها عند التقلص في حجم العائدات من النفط، ثم إن الموارد الأخرى يمثل جزء منها أيضاً بعض الصناعات المعتمدة على النفط والغاز ويمثل جزء آخر منها بعض مردود استثمار الفوائض المالية من النفط، ولا يمثل إلا جزء يسير منها

¹. موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 142-145.

إيرادات جهات حكومية ومؤسسات عامة لقاء خدمات، وهذا النمط التنموي في هذه البلدان جميعها هو نمط عشوائي غير مستديم.

ثانياً - الإيرادات المالية وتقوية الاقتصاد الوطني:

يمثل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في جميع البلدان، حيث بلغت المتوسط 77% في مجموعة الدول العربية النفطية، كما تشهد هذه الأخيرة المنتجة والمصدرة للنفط تقلبات كبيرة في الإيرادات والنفقات الحكومية مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد، وكثيراً ما تترجم هذه التقلبات إلى أداء ضعيف وأكثر تقلباً للنمو مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد.

كما تعد إدارة الاستثمارات العامة في البلدان المصدرة للنفط، في ظل التقلبات إيرادات النفط أمراً ضرورياً، وذلك من خلال تقييم كفاءتها بما يتيح إمكانية تخصيص الموارد على نحو أفضل، ويعطي دفعة لمكاسب النمو في اقتصاد البلاد، فعندما تنخفض أسعار النفط فإن البلدان المصدرة للنفط تشهد تراجعاً كبيراً في الإيرادات الحكومية والإنفاق العام (كنتيجة لذلك)، ميزان الحساب الجاري و(إمكانية) الاحتياطيات الدولية، كما أن تقلص عائدات النفط يؤثر على الاستهلاك المحلي والعديد من فرص العمل في البلدان المصدرة للنفط خاصة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأداء القطاع النفطي، في فترات الانكماش، قد يكون عديد الباحثين عن فرص العمل قليلة، وهو ما يعني أن الدخل قليل واحتمال ضئيل لزيادة ثروة الأسر¹.

فبينما بعض الدول العربية المصدرة للنفط لديها إنتاج نفطي أفقي طويل الأجل، فإنه من المتوقع أن تنضب موارد النفط والغاز في المستقبل المنظور في عدد من البلدان الأخرى

¹. موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق، ص 145-146.

(مثل البحرين وسلطنة عمان)، موارد الحكومات سوف تتراجع وبالتالي ستضعف قدراتها على دعم النمو الاقتصادي.

وتقتضي عملية استدامة النمو تطوير قطاعات جديدة لتولي وتوفير مصادر بديلة للإيرادات عندما تتضاءل صناعة النفط والغاز بشكل كبير، كما ينبغي أن يصبح الاستثمار الخاص دافع قوي للنمو وذلك في حال عدم توفر إمكانيات الحفاظ على الاستثمارات العامة بمعدل كبير.

وقد أصبحت الدول العربية النفطية أمام مهمة في غاية الأهمية وهي كيفية استخدام الإيرادات النفطية المتزايدة في تقوية الاقتصاد الوطني وتنويعه بطريقة تحقق أقصر مردود، فعملية استخدام الإيرادات النفطية في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري تمثل اتجاهها بديها، غير أن عدم قدرة هذه البلدان على ضبط نفقاتها سيما التحكم في الإنفاق الاستهلاكي مقابل تراجع مردود الإنفاق الاستثماري نسبيا، بالإضافة إلى عدم مرونة الإنفاق بقدر كبير تجاه التقلبات الدورية لأسعار النفط، كلها تنعكس على الأداء الاقتصادي وتذبذبه¹.

وعليه، يمكن القول بأن نجاح هذه الدول العربية في استخدام الإيرادات النفطية وتطورها لا يعتمد على حجم تلك العوائد بقدر ما يعتمد على المؤسسات القائمة التي يمكن أن تتحكم في الإنفاق العام وتربط استخدامه بتطوير قطاع الصناعة التحويلية الذي له القدرة على تحريك باقي القطاعات.

¹. موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سابق، ص 146-147.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية

المطلب الاول: مفهوم وخصائص السلاسل الزمنية

الفرع الاول: تعريف وأهداف السلاسل الزمنية

أولاً: تعريف السلاسل الزمنية:

توجد عدة تعاريف للسلاسل الزمنية نذكر منها ما يلي:

- السلاسل الزمنية هي: مجموعة من المشاهدات تم قياسها على نفس المتغير خلال عدد من الفترات الزمنية المتعاقبة¹.

- السلاسل الزمنية هي: مجموعة من المشاهدات $Y_1, Y_2, Y_3, \dots, Y_n$ للمتغير الإحصائي Y_t في الفترات $t_1, t_2, t_3, \dots, t_n$ والتي غالباً ما تكون متساوية².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السلسلة الزمنية هي: مجموعة من المشاهدات المسجلة لظاهرة معينة والمرتبطة وفقاً لزمان حدوثها.

ثانياً: أهداف دراسة السلاسل الزمنية

تتمثل أهم أهداف دراسة السلاسل الزمنية فيما يلي³:

- وصف السلسلة الزمنية: عن طريق تمثيل قيمها في شكل بياني وإيجاد بعض المقاييس

الوصفية الإحصائية بهدف تقدير مركبات السلسلة الزمنية والتعرف على خواصها مثل

التزايد، التناقص والثبات الخ.

- تفسير السلسلة الزمنية: عن طريق تفسير المتغير التابع بواسطة الزمن أو بسلوك نفس

المتغير في الماضي.

¹ حسن محمد امتثال وحلاوة محمود عادل، 2001، مبادئ الإحصاء الوصفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص

314.

² Pupion. P, 2004, Statistique pour la gestion, Edition Dunod, France, p 69.

³ الحسون عدنان وآخرون، 2002، مقدمة في الإحصاء، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 205.

- التنبؤ: يعتبر التنبؤ من أهم استعمالات السلاسل الزمنية وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية التاريخية المتوفرة.
- التحكم بالظاهرة العشوائية إن أمكن ذلك.
- اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: الخصائص السلاسل الزمنية

من أجل دراسة مدى استقرار سلسلة أسعار مؤشرات الأسواق محل الدراسة نقوم باستخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور، وفيليب بيرون، و Kpss.

أولاً: استقرار السلسلة الزمنية

تتصف السلاسل الزمنية وخاصة المالية منها والمتعلقة بأسعار الأوراق المالية (مؤشرات الأسهم) بخاصية عدم الاستقرار، إذ تعتبر صفة عدم الاستقرار ظاهرة مشتركة بين جل السلاسل الزمنية، حيث يكون مسار الأسعار على مقربة من السير العشوائي، على العكس من سلسلة العوائد المنبثقة منها، والتي تكون في الغالب مستقرة.

ونعني بالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك من خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه عام لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فهي التي يتغير فيها مستوى المتوسط باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان¹.

ويتضح من هذا التعريف أنه قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة مالية لابد من التأكد أولاً من وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية المالية، وهذا حتى تكون نتائج التقدير صحيحة وغير مغلوطة.

¹ علي بن الضب ومحمد شيخي، الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2017، ص196.

ويقصد بالاتجاه العام تلك التغيرات المنتظمة في قيمة السلسلة الزمنية خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ويعتبر الاتجاه العام أهم عناصر السلسلة، فإذا كان هذا الاتجاه موجبا يعني ذلك أن السلسلة الزمنية في تزايد مستمر عبر الزمن، وأما إذا كان الاتجاه العام سالبا دل ذلك الاتجاه المنخفض باستمرار للسلسلة مع الزمن¹.

ونقوم باختبار استقرارية السلسلة الزمنية اعتمادا على الاختبارات الآتية:

❖ اختبار ديكي-فولر المطور.

تهدف اختبارات ديكي فولر إلى البحث عن الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، حيث نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى والذي يكتب على الشكل التالية²

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p Y_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1) \text{ دون ثابت أو اتجاه عام}$$

$$\Delta Y_t = \mu + \phi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p Y_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2) \text{ بثابت ودون اتجاه عام}$$

$$+ \Delta Y_t = \mu + \delta_t + \phi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p Y_i \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \text{ بثابت وباتجاه عام}$$

❖ اختبار فيليبس بيرون.

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعلا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليب بيرون سنة 1988 نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF ، ويقوم إجراء هذا الاختبار على المراحل الأربعة التالية:³

¹ممدوح عبد العليم وآخرون، مشاكل في التحليل الإحصائي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر، ص9.

²Regis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, Paris, 2015, 9eme édition, p250

³Regis Bourbonnais, Econométrie, opcite, p250

▪ تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي-فولر مع حساب الاحصائيات المرافقة.

▪ تقدير التباين قصير المدى $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{i=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t^2$ تمثل البواقي.

▪ تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى بالتباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left[1 - \frac{i}{l+1} \right] \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين يجب إيجاد عدد التباطؤات، المقدر بدلالة عدد المشاهدات

$$l \approx 4 \left[\frac{T}{100} \right]^{\frac{2}{9}}$$

الكلية T ، على النحو الآتي:

▪ حساب إحصائية فيليب بيرون بالعلاقة التالية:

$$t_{\hat{\vartheta}}^* = \sqrt{k} \times \frac{[\hat{\vartheta} - 1]}{\hat{\sigma}_{\hat{\vartheta}}} + \frac{T[k - 1]\hat{\sigma}_{\hat{\vartheta}}}{\sqrt{k}}$$

❖ اختبار KPSS:

ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لأقرايج، بحيث يركز على النموذج الثاني و الثالث، بحيث نرفض الفرضية العدم والتي تنص على استقرارية السلسلة الزمنية إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة، ونقبل فرضية الاستقرار إذا كانت قيمة إحصائية LM المحسوبة أقل من القيمة الحرجة.

ومن أجل اجراء هذا الاختبار نقوم بانحدار السلسلة الزمنية على الثابت والاتجاه العام وذلك بغية حساب سلسلة البواقي e_t ، ثم نحسب $\sigma_t = \sum_{i=1}^t e_t$ حيث σ_t هي مجموع البواقي الجزئية.

وكخطوة موالية نقوم بحساب إحصائية LM بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{\sigma_\varepsilon^2}$$

حيث σ_ε^2 هو التباين المقدر في المدى الطويل للبواقي.

ثانياً: الارتباط الذاتي:

ويقصد به استقلالية القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها، أي: $Cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$ ، ويكون مشكل الارتباط الذاتي في السلاسل المالية ناتج عن أحد المصادر التالية:

✓ إهمال بعض المتغيرات التفسيرية في النموذج المراد تقديره.

✓ الصياغة الرياضية الخاطئة للنموذج.

✓ عدم دقة بيانات السلسلة الزمنية.

وتعتبر عملية الكشف عن وجود الارتباط الذاتي في السلاسل الزمنية مهم جداً، وذلك لكونه يؤثر على:

✓ سوف تكون المقدرات غير متحيزة.

✓ تباين مقدرات النموذج سوف لا يكون أقل ما يمكن.

ويتم الكشف على مشكل الارتباط الذاتي بين القيم المقدرة لحدود الأخطاء من خلال

اختبار Ljung-Box أو ما يسمى باختبار *Q-Statistics*، بحيث يحسب

كالآتي¹:

$$Q = N(N + 2) \sum_{K=1}^L \frac{\hat{r}_k^2}{N - K}$$

إذا كانت إحصائية $Q > X^2(p)$ ، نرفض فرضية العدم H_0 التي تشير لعدم وجود على

الأقل معامل ارتباط واحد معنوياً ويختلف عن القيمة (0).

المبحث الثالث

¹ Yi-Ting Chen, On the robustness of Ljung-Box and McLeod-LiQ Tests: A Simulation Study, Economics Bulletin, Vol 3 N 17, 2015 p2.

المبحث الثالث:

المطلب الأول: تحليل أسعار النفط

أولاً: مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة

تهتم دراستنا هذه المفاضلة بين نماذج Garch للتنبؤ بعوائد تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2002 - 2022 ، ومن أجل القيام بها على أكمل وجه ، قمنا باختيار مؤشر Brent لأسعار نفط الدول العربية باعتبارها ذات تداول دولي من حيث عمليات البيع والشراء وإبرام الإتفاقيات الدولية، وعلى هذا الأساس اعتمدنا مؤشر ال Brent كمؤشر دولي ، وبخصوص البيانات المتعلقة بهذا المؤشر فقد تم الحصول عليها من المصدر الموضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة

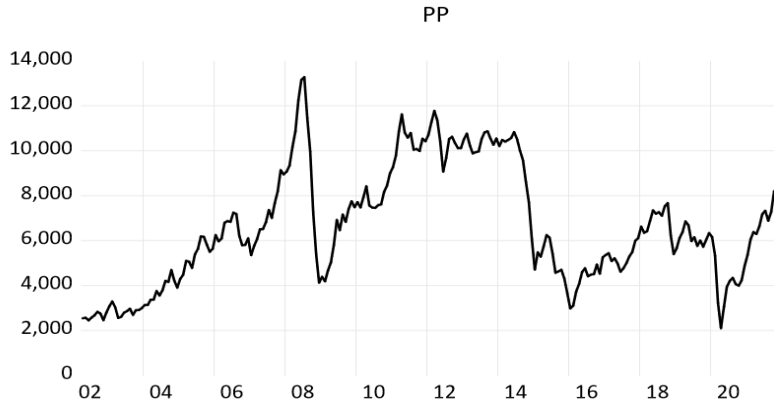
الدولة	إسم المؤشر	مصدر البيانات
الدول العربية النفطية	Brent	www.investing.com

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثانياً: تحليل سلسلة أسعار متغيرات الدراسة

في أول خطوة من دراستنا نقوم بتحليل حركة أسعار النفط حسب مؤشر الدول العربية المصدرة للنفط Brent خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 - 2022 بواقع مشاهدات شهرية ، حتى نتمكن من رصد مختلف الظواهر القياسية بالعين المجردة ، حيث قمنا بتمثيل 240 مشاهدة شهرية لهذا الغرض، وهو ما يمثله الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): تمثيل سلسلة أسعار مؤشر ال Brent خلال الفترة 2002 – 2022



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج EViews.12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن سلسلة أسعار مؤشر البرنت غير مستقرة ، حيث يشير الشكل إلى أنها لا تتذبذب حول وسط ثابت، وهو شرط أساسي لكي نتمكن من الحصول على نتائج قياسية صحيحة، ، هذا إلى جانب ملاحظة التذبذب العنقودي الذي يميز سلسلة أسعار نفط البرنت، مما يدل على أن الأسعار العالية ناتجة عن الأخبار الجيدة، والأسعار المنخفضة ناتجة عن الأخبار السيئة، إلا أنه لا يمكن الفصل في ذلك ولكن مجرد ملاحظات بالعين المجردة.

ثالثاً: تحليل العوائد الشهرية لمتغيرات الدراسة

تعني عدم إستقرارية السلسلة أنها تتضمن وجود إتجاه عام بالإضافة إلى عدم ثبات التباين عبر الزمن، ومن أجل تحويلها إلى سلسلة مستقرة يجب إجراء بعض العمليات عليها، حتلا تصبح مستقرة، وفي هذا الصدد نجد هناك طريقتين، تتمثل الأولى في إدخال اللوغاريتم على بيانات السلسلة، حينها يصبح التباين ثابت، أما الثانية تتمثل في الحصول على الجذر التربيعي، وتعتبر إستقرارية السلسلة شرط جد ضروري من أجل القيام بمثل هذه

الدراسات، وفي دراستنا هذه نقوم بالحصول على سلسلة العوائد الشهرية لسلسلة أسعار مؤشر النفط البرنت بالعلاقة التالية:

$$R_t = \ln(p_t) - \ln(p_{t-1})$$

حيث:

R_t : تمثل عوائد متغيرة الدراسة عند الشهر t .

P_t : هو سعر الإغلاق لمتغيرة الدراسة عند الشهر t .

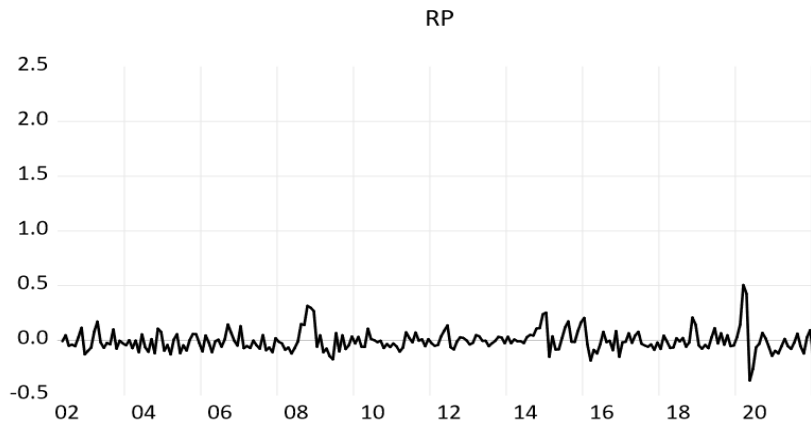
P_{t-1} : هو سعر الإغلاق لمتغيرة الدراسة عند الشهر $t-1$.

\ln : اللوغاريتم الطبيعي

وبعد الحصول على سلسلة العوائد الشهرية الخاصة بمتغيرات الدراسة تصبح تلك السلسلة بالشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم (2): سلسلة العوائد الشهرية لمؤشر نفط الأوبك خلال الفترة 2002/4 -

2022/3.



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج EVIEWS.12

المطلب الثاني: الخصائص الاحصائية والوصفية

أولاً: الخصائص الوصفية

نقوم بدراسة الاحصائيات الوصفية من أجل دراسة الخصائص (العوائد، المخاطر) المميزة لمتغيرات الدراسة، حيث تكون العوائد مماثلة بمتوسط حسابي والمخاطر معبر عليها بواسطة الانحراف المعياري، وهذا باستخدام برنامج eviews.12 حيث جاءت نتائج الخصائص ل BRENT: الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): الخصائص الاحصائية والوصفية لمتغيرات الدراسة.

Probability	Jaque Bera	Kurto sis	Skew ness	Std	Min	Max	Media n	Mean	
0.000000	106690.8	105.1053	8.48854	0.168741	-0.36736	2.11891	-0.019367	0.003416	BRE NT

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.12

يتبين لنا من الجدول اعلاه ان قيمة متوسط العائد موجبة لمتغير الدراسة ، حيث بلغت قيمتها 0.003416 أما بالنسبة لقيمة الانحراف المعياري فقد كانت تدل على امكانية تحمل المستثمرين في مجال النفط لدرجة مخاطر معتبرة تقدر بـ 0.168741 وبخصوص اختبار التوزيع الطبيعي في سلسلة عائد نفط BRENT من معامل الإلتواء والتقلطح وهذا إلى جانب اختبار Jarque bera، حيث دلت النتائج على أن معامل الإلتواء في نفط الأوبك يختلف عن الصفر وذو قيمة موجبة مما يعني أن توزيع العوائد له ذيل طويل جهة اليمين ويعني ذلك امكانية تحقيق عوائد كبيرة للمستثمرين، كما جاء معامل التقلطح بقيمة موجبة مما يدل على العوائد لها أطراف سميكة مما يعني انحراف قيم العوائد عن التوزيع الطبيعي وتركزها حول المتوسط ، وهو ما تؤكد احصائية جاك بيرا التي جاءت أكبر من القيمة الجدولية ل كاي مربع عند مستوى 1 بالمائة .

ثانياً: نحاول في هذا الجزء تحليل نتائج الاختبارات الخاصة باستقرارية سلسلة عائد متغير الدراسة وهذا من خلال اختبار ديكي فولر المطور وكما وضعنا في منهجية الدراسة القياسية فإنه في حالة كون القيمة الحرجة لاختبار ديكي فولر المطور اقل من 5 بالمائة فإنه في حالة كون القيمة الحرجة لاختبار ديكي فولر المطور اقل من 5 بالمائة فإنه في حالة كون القيمة الحرجة لاختبار ديكي فولر المطور اقل من 5 بالمائة فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير لوجود جذر الوحدة وتقبل الفرضية البديلة اي باستقرارية كافة سلاسل متغيرات الدراسة والجدول ادناه يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (3): نتائج ديكي فولر المطور ADF لمؤشر BRENT

ADF		10%	5%	1%		
0.00	6.88670	2.573215	2.87349	3.45774	بوج	RBRE NT
00	-1	-	-2	-7	ود	
					ثابت	
0.00	6.96368	3.137851	3.42881	3.99708	بوج	وقاط ع
00	-6	-	-9	-3	ود	
					ثابت	
0.00	6.93367	1.611581	1.94216	2.57471	بوج	وقاط
00	-9	-0	-4	-4	ود	
					ثابت	

					ع	
--	--	--	--	--	---	--

المصدر: من إعداد الطلبة بلاعتماد على مخرجات برنامج (12. eviews)

توضح نتائج إختبار ديكي فولر المطور ADF الموضحة في الجدول أعلاه أن سلسلة عائد المتغيرة المدروسة مستقرة مما يجعلنا نرفض فرضية العدم ، والتي تتضمن وجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة أي أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة الصفرية وهذا عند مستوى معنوية 1%.

ثالثا: إختبار الإرتباط الذاتي وعدم ثبات التباين

تعد مسألة الإرتباط الذاتي المتسلسل للعوائد ومدى ثبات التباين أي عدم تجانس تباين الأخطاء خطوة في غاية الأهمية، من أجل إستكمال دراستنا هذه ولغاية إختبار الإرتباط الذاتي وتجانس الأخطاء نقوم كخطوة أولى بتقدير العائد على الثابت طبقا للمعادلة التالية:

$$= +....(22)$$

بعد القيام بتقدير معادلة العائد على الثابت لمؤشر أسعار النفط نستكمل الخطوة الثانية لإختبار الإرتباط الذاتي وعدم تجانس الأخطاء للعائد والمتمثلة في فحص بواقي العلاقة التقديرية من خلال إحصائية جينكس بوكس، وفيما يلي نتائج إحصائية كل من إختبار جينكس بوكس LM :

الجدول رقم (4): نتائج إختبار إحصائية حينكس بوكس

Ljung-Box						
30%	25%	20%	15%	10%	5%	
0.8981	0.8572	0.2110	0.1637	0.0982	0.0719	
1.000	0.000	1.000	1.000	1.000	1.000	BRENT

المصدر: من إعداد الطلبة بلاعتماد على مخرجات برنامج (12. eviews).

من خلال نتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة عوائد النفط تتضمن وجود أثر أرش وهذا ما دلت عليه نتائج إختبار جينك بوكس، حيث جاءت إحصائية هذا الإختبار تقدر بقيمة ثابتة عند مستوى معنوية 5% و 10% و 15% و 20% و 25% و 30%، وعند احتمال يفوق ال 5%، مما يدل على وجود هذا الأثر، ويعتبر شرط إزالة هذا الأثر جد ضروري للقيام بهذه الدراسة

وفيما يلي سوف نقوم بدراسة مدى وجود الإرتباط الذاتي بين قيم سلسلة عوائد

الجدول رقم (5): نتائج إختبار الارتباط الذاتي.

LM-ARCH			
30%	20%	10%	
1.190753	0.312805	0.274648	
0.2411	0.9982	0.9862	BRENT

المصدر: من إعداد الطلبة بلاعتماد على مخرجات برنامج (12. eviews).

يتبين من قيم الجدول الخاص بدراسة الارتباط الذاتي وجود ارتباط ذاتي بين قيم سلسلة عوائد النفط مما يعني أن النتائج التي يمكن الحصول عليها سوف تكون مزيفة لوجود أثر الارتباط الذاتي بين القيم، حيث دلت نتائج الدراسة إلى أن الإحصائية الإحصائية تفوق الـ 5%، وهو دليل على هذا الارتباط.

المطلب الثالث: تقدير نموذج GARCH

من أجل استكمال آخر خطوة في نمذجة تقلبات أسعار النفط نحاول تقدير هذا النموذج بدون وجود المشاكل القياسية مثل الارتباط الذاتي حتى نتمكن من الحصول على نتائج صحيحة.

أولاً: تحديد التوزيع الملائم لتقدير نموذج GARCH

قبل تقدير نموذج garch نحاول فحص وتحديد أي من التوزيعات الملائمة لهذا التقدير، وفي هذا الصدد لدينا توزيعين هما توزيع ستودنت والتوزيع الطبيعي، حيث جاءت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نتائج المفاضلة بين التوزيع الطبيعي وتوزيع Student:

المعايير	التوزيع الطبيعي	Student توزيع
Akaike	-1.418235	-2.046424
Schwarz	-1.360051	-1.973694
Hannan-Quinn	-1.394788	-2.017116

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن توزيع الطبيعي أقل بالقيمة المطلقة من التوزيع ستودنت، وبالتالي سوف نعتمد في تقدير النموذج على التوزيع الطبيعي كون الأكثر ملائمة.

ثانياً: تقدير نموذج GARCH

يعتبر نموذج garch من النماذج المتطورة التي تعالج السلاسل البيانية مثل سلسلة عوائد النفط لكن بشرط أن يستوعب أثر أرش، وعليه سوف نرى من خلال الجدول الموالي مدى معنوية هذا النموذج :

الجدول رقم (7): نتائج نموذج garch

1	B	$\alpha 1$	0α	B	
0.266670				0.00613	
0.0067	2.264	0.000613	0.1504		BRENT
	0.0000	0.2978			

المصدر: من إعداد الطلبة بلاعتماد على مخرجات برنامج (12. eviwes)

من خلال نتائج نموذج garch يتبين لنا أن المعلمة b و 0α غير معنوية لأن احتمال الإحصائية تفوق ال 5% وبالتالي لا يمكن أن تشكل أي تفسير يمكن الإعتماد عليه، أما المعلمتين $\alpha 1$ و $B 1$ فقد جاءت معبرة وذو دلالة إحصائية لأن احتمال الإحصائية أقل من 5% وبالتالي يمكن الإعتماد عليها في تفسير نتائج النموذج، وتدل المعلمتين أن قيم الأولى تعني أن أسعار الشهر الماضي تؤثر في الشهر الحالي بنسبة 2.226%، أما الثانية فتدل على أسعار الشهور الماضية تؤثر في الشهر الحالي بنسبة 0.266% .

ثالثاً: إختبار نموذج GARCH

من أجل الإعتماد على نتائج هذا النموذج يمكن فحص الإرتباط الشرطي و أثر أرش، وهو ما يحتويه الجدول الموالي:

الجدول رقم (8): بعد العوائد Ljung-Box و ARCH إختبار أثر

Ljung-Box			LM-ARCH			
30%	20%	10%	30%	20%	10%	
1.3530	0.2151	0.0653	2.075510	0.365631	0.230517	BRENTER
1.000	1.000	1.000	0.0019	0.9931	0.9931	

المصدر من إعداد الطلبة بلاعتماد على مخرجات برنامج (12. eviwes)

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن أثر أرش قد تم استيعابه من قبل نموذج garch وبالتالي يمكن الإعتماد عليه في تفسير علاقة القيم السابقة بالقيم الحالية، أما بالنسبة للإرتباط الذاتي فنلاحظ أن إختبار جينك بوكس تدل نتائجه على خلو النموذج من أثر الإرتباط الذاتي.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال تطرقنا للفصل التطبيقي إلى واقع اسعار النفط في الدول العربية في المبحث الأول الخاص بعرض أهم المؤشرات المالية أسعار النفط يتضح لنا هشاشة تلك المؤشرات وعدم استقراريتها، حيث سجل في مجملها فترات تراجع حادة سواء.

وفي المبحث الثاني تم تحديد مختلف مراحل المنهجية القياسية، حيث بينا من خلاله كيفية دراسة استقرارية سلاسل العوائد المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وأهم الاختبارات القياسية التي تحدد مدى السكون، في حين تم كذلك كيفية دراسة اختبار التوزيع الطبيعي و معامل الالتواء والتقلطح، ناهيك عن فحص لخاصيتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، وكما بينا في حالة عدم توفر تلك الخاصيتين ضرورة الاعتماد على نموذج أنجل قرانجر في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة


وفي المبحث الثالث التطبيقي تم التطرق لعرض نتائج الدراسة القياسية والتي تم الكشف في أولى مراحلها على مدى استقرارية عوائدها في حين تم تقدير معادلة العائد على الثابت وفحص مشكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، والتي تبين أنه يوجد ارتباط ذاتي بين الفترة الحالة والفترات السابقة.

وعند تطبيقنا لنموذج الارتباط الذاتي المشروط بعدم تجانس الأخطاء يتبين لنا اختفاء خاصية ثبات التباين والارتباط الذاتي، في حين دلت نتائجنا كمرحلة ثانية عدم وجود تكامل مشترك

توصلنا من خلال دراستنا لموضوع أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الأسواق المالية للدول المصدرة والمستوردة وبالتطبيق على حالة الدول العربية توصلنا إلى العديد من النتائج نحاول ايجازها فيما يلي:

- ساهمت الصدمات البترولية في التأثير على اقتصادات الدول البترولية، حيث تبين لنا التذبذبات الحادة لأسعار النفط وما يمكن أن يتعكس سلبيا على مواردها المالية، وما تم تحصيله في السنوات السابقة.

- ساهمت تقلبات أسعار النفط في تراجع عوائد الأسواق المالية للدول العربية المصدرة له التي تحتل مراتب متقدمة من حيث ترتيب الدول المصدرة،
- بالرغم من التأثير الضعيف لتقلبات أسعار النفط إلا أنه لا يعكس في الحقيقة النتائج السلبية لأي صدمة بترولية، حيث بالمقابل نجد أن صادرات الجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى تسجل تراجعا حادا.
- لم يعكس السوق العربية بحقيقة النتائج السلبية لتقلبات أسعار النفط لكونه سوق ضعيف، وهو ما يظهر من خلال ارتباطه الضعيف بما يجري في السوق النفطية.
- عجز الدول العربية لحد هذه اللحظة الاستغناء عن النفط كمصدر محرك للنشاط الاقتصادي، وهو ما تشير اليه نتائج الدراسة، والتي أثبتت معاملات الارتباط إلا أنها لازال هناك نصدر وحيد.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. أمينة مخلفي، محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
2. حمدي البني، "البترول المصري (تجارب الماضي وآفاق المستقبل)"، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة، 1999.
3. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983.
4. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.
5. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
6. مايكل تانزر، التسابق على الموارد (الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات)، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981.
7. جون روبيرتس، الرقابة على النفط: دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية/ريفينيو ووتش، معهد المجتمع المنفتح، مطبوعات الجامعة الأوروبية المركزية، 2005.
8. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 30، الجزائر.

9. حسين القاضي، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
10. - www.eia.gov/ 15/09/2015.
11. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
12. هيام خزعل ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 01 نوفمبر 2012.
- Jean-Pierre Hansen – Jacques Percebois, Energie Economie et Politiques, Bibliothèque royale de Belgique, Bruxelles, Belgique, Ire édition, 2010 .
- Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés ,Valorisation des Hydrocarbures, CREAD, 2005.
- يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.
- Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition . mise à jour, France, 1975.
- محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1980.
13. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
14. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

15. عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005/2004.
16. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، تطورات أسعار البترول العالمية وتأثيرها على اقتصاديات العربية، المحور العاشر، ص 187. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>.
17. عبد العزيز عجمية، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.
18. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون الدولي الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، المجلد 38، العدد 141، ربيع 2012.
19. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد الأول، فلسطين، 2013.
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2010.
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2011.
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2012، ص 112.
- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك 2011، العدد 38، ص 55.
- 4- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2013، ص 112.
20. بوقجان وسام، واضح فواز، واقع النفط في اقتصاديات الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 175.
21. يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

22. Institut francais du petrole, recherche et production du petrole et du gaz, reserves, couts et contrats "paris":techniq, 2002.
23. وحيد خير الدين، أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
24. كلاود ماك مايكل، تعريفات الاحتياطي لجمعية مهندسي النفط(SPE) والمجلس العالمي للنفط(wpc) التأثير على ماضي التقييمات، ترجمة: علي سالم بلاعو، أصدقي أبو بكر الصادي، مجلة الساتل- مجلة علمية محكمة شاملة، نصف سنوية تصدر عن جامعة السابع أكتوبر مصراته ليبيا، السنة الأولى، العدد الأول، ديسمبر 2006.
25. Le pic pétrolier mondial, on doit s'y préparer des maintenant sur le site: [http //www.notre planete info/ actualites/actu_2301_pic_pétrolier, php.](http://www.notre-planete.info/actualites/actu_2301_pic_petrolier.php)
26. KATHRINE STEPHANE, les compagnies pétrolières et le marché pétrolier international, le pétrole guide de lénergier et du développement à l'intention des journalistes open society institute- new york ,usa 2005.
27. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط01، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2000.
28. أحمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشر الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد07، 2011.
29. سمير سعيغان وآخرون، تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، ندوة منعقدة في الدوحة، بتاريخ: 07 تشرين الثاني/ نوفمبر2015.
30. أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، أبريل 2016.

31. موسى باهي، كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.
32. حسن محمد امتثال وحلاوة محمود عادل، 2001، مبادئ الإحصاء الوصفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
33. Pupion. P, 2004, Statistique pour la gestion, Edition Dunod, France, p 69.
34. الحسون عدنان وآخرون، 2002، مقدمة في الإحصاء، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
35. علي بن الضب ومحمد شيخي، الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
36. ممدوح عبد العليم وآخرون، مشاكل في التحليل الاحصائي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر.
37. Regis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, Paris, 2015, 9eme édition, p250
38. Regis Bourbonnais, Econométrie, opcite, p250
39. Yi-Ting Chen, On the robustness of Ljung-Box and McLeod-LiQ Tests: A Simulation Study, Economics Bulletin, Vol 3 N 17, 2015 p2.